إثبات نسب اللقيط عن طريق البصمة الوراثية

"دراسة فقهية مقارنة بالقانون الكويتي"

د. أحمد عايش صغير العازمي*

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأكمل التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فإن الله تعالى شاء أن تكون الشريعة التي أنزلها على سيدنا محمد ﷺ خاتمة الشرائع والرسالات ، فجاءت كاملة محكمة ؛ لتتفق مع كل زمان ومكان ، دون أن تضيق بمصلحة ، أو تقف في وجه تطور .

وكان من رحمة الله بالإنسان الذي كرمه على سائر المخلوقات ، أن جعله محور هذه الشريعة ومكان عنايتها ، ولم تقتصر هذه العناية على الإنسان حال كونه مكلفاً أو مخاطباً ، بل بدأت بولادته وصغره ، فضمنت له رعاية رفيعة متميزة ، تؤهله لأن يكون إنساناً سوياً ؛ ليقوم بوظيفته التي طلبت منه على أكمل وجه .

هذا بالنسبة للطفل الذي تكون ظروفه عادية طبيعية ، أما الطفل الذي وجد في ظروف سيئة ، ولم يجد من يهتم به ليلقى نفسه مطروحاً على قارعة الطريق ، فيحتاج إلى من يلتقطه ليثبت نبيه ويعتني به ويحفظه ويرعاه .

ولقد أثبت العلم الحديث ، وما توصل إليه الإنسان بفضل من الله سبحانه وتعالى وتعالى ، وتقنيات مبتكرة ، على أحسن النظم والقوانين ، صدق ما أخبر به القرآن الكريم ، من أمور غيبية وما اشتمل عليه من حقائق علمية ومسائل كونية مستقبلية^(١) ، يتجدد استكشافها إلى قيام الساعة ، ليثبت أمام البشرية

* الأستاذ المساعد بكلية القانون الكويتية العالمية

جمعاء أن القرآن الكريم هو حجة الله الخالدة إلى يوم الدين ، ولذا قال سبحانه وتعالى ﴿ إن هو إلا ذكر للعالمين ، ولتعلمن نبأه بعد حين ﴾ ^(٢)

وعندما دخل الإنسان في حقل الاكتشاف العلمي ، وامتلك الأجهزة المبتكرة الحديثة ، وتمكن من حشد أعداد كبيرة من الباحثين ، ليتبحروا في بحور العلم بكافة مجالاته ^(٣)، تجلت للإنسان ، معجزة النور الإلهي القرآن الكريم ، والقدرة الربانية فيما جاء به هذا الكتاب العظيم من علوم لا يعلم حقيقتها إلا الله وحده ، بل إن كلمة ﴿ حتى يتبين لهم أنه الحق ﴾ ^(٤) تفيد لنا أن بعض ما سيأتي من استكشافات علمية سيقوم بها غير المسلمين ، كما أن حرف السين في كلمة " سنريهم " تفيد أن هذا الكون لا تنتهي أسرارها إلى قيام الساعة ^(٥)، فهو " أي الكون " في تطور واستكشاف مستمر ، هذا ويقول عبد الرحمن ناصر السعدي حول فوائد آية ﴿ سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم ﴾ ^(٦)، " إنه في هذه الأوقات الأخيرة قد أظهر الله لعباده من أعمالهم ومخترعاتهم ما هو برهان عقلي حسي مشاهد لكل أحد على أمور الغيب التي أخبر عنها الله ورسوله في وقت طغى فيه الإلحاد " ^(٧) .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية أيضاً : إن الله أخبر أنه سيريهم الآيات الأفقية والنفسية والمبنية ، لأن القرآن الكريم الذي جاء به الرسول ﷺ من عند الله حق ، فتتطابق الدلالة البرهانية القرآنية والبرهانية العيانية ، ويتصادف موجب الشرع المنقول والنظر المعقول " ^(٨) .

وهذا البحث يسلط الضوء على اللقيط وإثبات نسبه عن طريق البصمة الوراثية ، في فصلين :

الفصل الأول : البصمة الوراثية ، تعريفها ، خصائصها ، مراحلها ، وفيه :

المبحث الأول : تعريف البصمة الوراثية .

المبحث الثاني : خصائص البصمة الوراثية .

المبحث الثالث : مراحل اكتشاف البصمة الوراثية .

الفصل الثاني :

ضوابط وشروط العمل بالبصمة الوراثية في إثبات نسب اللقيط في الفقه الإسلامي ، وفيه :

- المبحث الأول : شروط العمل بالبصمة الوراثية وضوابطها
- المبحث الثاني : تعريف اللقيط وحكم التقاطه .
- المبحث الثالث : إجراء البصمة الوراثية لتحقيق نسب اللقيط .
- المبحث الرابع : موقف القضاء الكويتي من البصمة الوراثية .
- وخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات .

الفصل الأول

البصمة الوراثية، تعريفها، خصائصها، مراحلها

المبحث الأول : تعريف البصمة الوراثية ومدى مصداقيتها

أولاً: معنى البصمة لغةً:

البصمة: من بصم، وبصم القماش بصمًا: رسم عليه، والبصمة: هي العلامة، وهو من كلام العامة، والبصم: هو ما بين طرف الخنصر إلى طرف البنصر، يقال: رجل ذو بصم؛ أي غليظ^(٩). وفي لسان العرب: البصم هو: فوت ما بين طرف الخنصر إلى طرف البنصر، والفوت هو: ما بين كل إصبعين طولاً^(١٠).

ثانيًا: معنى الوراثة لغةً:

الوراثة من مصدر ورث أو أرث، ويقال: فعلان المال ومنه وعنه ورثًا وإرثًا؛ أي صار إليه بعد موته، وفي الحديث: «لا يرث المسلم الكافر»، وأورث فلانًا: جعله من ورثته، والورث والوراثة والتراث مصادر ما يخلفه الميت لورثته، والميراث: جمع موارث، وهو تركة الميت^(١١).

وعلم الوراثة هو العلم الذي يبحث في انتقال صفات الكائن الحي من جيل إلى آخر، وتفسير الظاهرة المتعلقة بطريقة هذا الانتقال^(١٢).

ثالثًا: المعنى الاصطلاحي للبصمة الوراثية:

اجتهد العلماء المعاصرون في وضع تعريف مناسب للبصمة الوراثية باعتبارها من المصطلحات العلمية الحديثة، وقد اختلفوا في هذه التعريفات على النحو التالي:

١- تعريف ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري للمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية؛ حيث قالت: إن البصمة الوراثية هي «البنية الجينية نسبةً إلى الجينات المورثات التفصيلية التي تدل على هوية كل فرد بعينه، وهي وسيلة لا تكاد تخطئ في التحقق من الوالدية البيولوجية والتحقق من الشخصية»^(١٣).

٢- أقر المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة التعريف السابق للمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية؛ حيث قال: «البصمة الوراثية هي البنية الجينية، نسبة إلى الجينات، أي المورثات التي تدل على هوية كل إنسان بعينه، وإنها وسيلة تمتاز بالدقة»^(١٤).

٣- وقد عرفها الدكتور سعد الدين هلالى بأنها: «العلامة أو الأثر الذي ينتقل من الآباء إلى الأبناء، أو من الأصول إلى الفروع»، وعرفها في مكان آخر بأنها: «تعيين هوية الإنسان من طريق تحليل جزء أو أجزاء من حامض «الدنا» المتمركز في نواة أي خلية من خلايا جسمه»^(١٥).

٤- وعرفها الدكتور أبو الوفا محمد أبو الوفا في معرض بحثٍ فقال بأنها: «الصفات الوراثية التي تنتقل من الأصول إلى الفروع، والتي من شأنها تحديد شخصية كل فرد عن طريق تحليل جزء من حامض «الدنا» الذي تحتوي عليه خلايا جسده»^(١٦).

٥- وعرفها الدكتور رمسيس بهنام بأنها: المادة الحاملة للعوامل الوراثية والجينات في الكائنات الحية^(١٧). وشيبه بهذا تعريف الدكتور وهبة الزحيلي بأنها: «المادة المورثة الموجودة في خلايا جميع الكائنات الحية»^(١٨).

٦- وعرفتها الدكتورة عائشة بأنها «عبارة عن النمط الوراثي المتكون من التتابعات المتكررة خلال الحامض النووي، وهذه التتابعات تعتبر فريدة ومميزة لكل شخص»^(١٩).

٧- وعرفها الدكتور عبد الله عبد الغني غانم بأنها: «صورة لتركيب المادة الحاملة للعوامل الوراثية؛ أي هي صورة الحمض النووي D.N.A الذي يحتوي على الصفات الوراثية للإنسان، أو بمعنى أدق: هي صورة تتابع النيوكليوتيدات التي تكون جزأي الحامض النووي الوراثي الذي إن إيه، وقيل: إنها وسيلة من وسائل التعرف على الشخص عن طريق مقارنة مقاطع الـ D.N.A.^(٢٠)

٨- التعريف العلمي للبصمة الوراثية: هي التركيب الوراثي الناتج عن فحص الحمض النووي لعدد واحد أو أكثر من أنظمة الدلالات الوراثية^(٢١). وهذا التعريف الأخير هو أنسب تعاريف البصمة الوراثية.

مناقشة وتعقيب: والناظر لهذه التعريفات سواء تعريفي «المنظمة الإسلامية» و«المجمع الفقهي»، أو تعريفات الباحثين المجتهدين يتبين له أنها تدور حول معنيين لا ثالث لهما؛ وهما:

المعنى الأول: انتقال الصفات الوراثية من الآباء إلى الأبناء.

المعنى الثاني: دراسة التركيب الوراثي.

وستتناول فيما يأتي أهم الأعمال التي تقوم بها البصمة الوراثية.

المبحث الثاني

خصائص البصمة الوراثية

لقد أظهرت البحوث الطبية البيولوجية أن البصمة الوراثية تتمتع بمجموعة من الخصائص والمزايا التي تجعلها متميزة بالمقارنة بالأدلة الأخرى، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

أولاً: تختلف البصمة الوراثية من شخص لآخر، ولا يوجد شخصان على وجه الأرض يتشابهان في هذه البصمة، ما عدا التوائم المتطابقة (الحقيقية)؛ أي التي أصلها بويضة واحدة وحيوان منوي واحد^(٢٢)، رغم أنهما؛ أي التوأمين المتطابقين، يختلفان في بصمات الأصابع - وهناك أكثر من ٥٠% من القواعد الكيميائية النيتروجينية الموجودة في مورثات الخلية الحية لا تستخدم في تقنية البصمة الوراثية؛ لأنها متشابهة في جميع أشخاص النوع الواحد (مثل النوع

الإنساني) ... أما الكمية المتبقية من هذه القواعد وما تحتويه من أحماض الدنا (D.N.A)، فتختلف من شخص لآخر، وتورث من جيل إلى جيل، وهي التي تستخدم في تحاليل البصمات الوراثية؛ إذ يختلف الشكل الحلزوني المزدوج للحمض النووي (D.N.A)، وكذلك الروابط الهيدروجينية التي ترتبط فيما بين القواعد جالنيتروجينية، وكذلك تسلسل هذه القواعد على جزيء الدنا (D.N.A) من شخص لآخر^(٢٣).

ويمكن عمل البصمة (أو الخريطة) الوراثية بأي شيء متبقي من الشخص في مختلف أنواع الجرائم، مثل: السرقة، والقتل، والاعتصاب، وإثبات النسب^(٢٤).

ثانياً: تتميز البصمة الوراثية بتعدد وتنوع مصادرها، مما يجعل من الممكن أخذ هذه البصمة من أي مخلفات آدمية سائلة (دم. لعاب، مني)، أو أنسجة (لحم، عظم، جلد، شعر). هذه الخاصية تغني عن عدم وجود آثار لبصمات الأصابع للمجرمين في مسرح الجريمة^(٢٥).

ثالثاً: البصمة الوراثية موجودة في كل خلايا الجسم (ما عدا كريات الدم الحمراء)، ولها تباين عظيم، فهناك موقع للتباين بين كل ١٠٠٠ نواتيدة، في طاقم وراثي يحتوي ثلاثة بلايين نواتيدة، كما أن البصمة الوراثية للشخص متطابقة في جميع خلايا جسمه، ولا تتغير أو تتبدل بمرور العمر، وجزيء الدنا (D.N.A) ثابت إلى حد كبير^(٢٦).

هذا، وقد أثبتت البحوث العلمية أن البصمة الوراثية تظل محفوظة بخاصية الثبات وعدم التغير، عند اختلاط المواد البيولوجية لأكثر من شخص، وإمكانية استخراج البصمة الوراثية وتحديد صاحب كل بصمة على حدة؛ الأمر الذي أعطي أهمية قصوى لضرورة إجراء اختبارات البصمة الوراثية في مثل هذه الحالات، كما يحدث عند أخذ مسحات مهبلية في قضايا الاعتصاب، حيث تختلط التلوثات المنوية بالإفرازات المهبلية، وهو ما لا يمكن تحديده بالوسائل التقليدية^(٢٧).

ونلخص مما سبق إلى أن البصمة الوراثية تتسم بتواجدها في جميع خلايا جسم الإنسان منذ لحظة الإخصاب الأولى، وتظل ثابتة دون تغيير أو تبديل طوال حياته، بل وعند مماته^(٢٨).

رابعاً: تتميز البصمة الوراثية بمقاومتها عوامل التحلل والتعفن والعوامل المناخية الأخرى من حرارة وبرودة ورطوبة وجفاف لفترات طويلة؛ حتى إنه يمكن الحصول على البصمة الوراثية من الآثار القديمة والحديثة^(٢٩).

خامساً: ومن المميزات والخصائص الهامة كذلك للبصمة الوراثية، أن بصمة الحمض النووي تظهر على شكل خطوط عريضة يسهل قراءتها، والتعرف عليها، وحفظها وتخزينها في الحاسب الآلي لحين الحاجة إليها^(٣٠).

سادساً: يتيح استخدام البصمة الوراثية اكتشاف آلاف الجرائم التي قيدت ضد مجهول، فقد فتحت المحاكم البريطانية والأمريكية ملفات عدد كبير من الجرائم المجهولة، وفتحت التحقيقات فيها من جديد. وقد برأت البصمة الوراثية مئات الأشخاص من جرائم القتل والاغتصاب، كما أدانت آخرين، وكانت لها الكلمة الفاصلة في قضايا الأنساب^(٣١).

سابعاً وأخيراً: تعتبر البصمة الوراثية أحد الأساليب التي تُسهم بشكل فعال في مساعدة الضحايا (ضحايا الجريمة)^(٣٢).

المبحث الثالث

مراحل اكتشاف البصمة الوراثية

مرت دراسة الإنسان لذاته بعدة مراحل، عرف أولاً أن جسمه يتكون من خلايا، وأنه بداخل كل خلية نواة مسئولة عن حياة الخلية، ثم اكتشف بأن النواة تحتضن الصبغيات أو الكروموزومات الستة والأربعين لتتقسم، ثم اكتشف بأن الصبغيات أو الكروموزومات تقع في شكل شريط مرتب عليه حوالي مائة ألف جين كالخرز على الخيط، ثم اكتشف بأن الجين الواحد يتكون من أربعة عناصر متضافرة.

ثم اتحد علماء هذا العصر لدراسة عناصر الجين فيما يسمى بمشروع الجين العملاق، وأعلنوا بكل صراحة أن ما توصلوا لمعرفته لا يصل إلى واحد بالمائة من أسرار هذا العلم.

وأوجز الحديث عن تلك المراحل فيما يلي^(٣٣):

١- الخلية والنواة:

عرف العلماء المتخصصون أولاً أن جسم الإنسان عبارة عن عدة تريليونات من الخلايا، وكل خلية تحتضن نواة هي المسؤولة عن حياة الخلية ووظيفتها، وكل نواة تحتضن المادة الإرثية والحصيلة الإرثية، بداية من الخواص المشتركة بين البشر جميعهم أو بين السلالات المتقاربة، وانتهاء بالتفصيلات التي تختص بالفرد وتميزه بذاته، بحيث لا يطابقه فرد آخر من الناس منذ بداية الإنسانية وحتى نهايتها.

٢- الصبغات أو الكروموزومات داخل النواة وتكاثرها:

ثم اكتشف العلماء أن المادة الوراثية التي تسكن نواة الخلية تشكل خيوطاً أو أشرطة ملتفة بشكل لولبي محكم، بحيث لو تسني فرداً لكانت خيطاً أو شريطاً طوله ستة أقدام. وهي عبارة عن أجسام صغيرة جداً يسميها العلماء بالكروموزومات، وعددها ستة وأربعون، ومن خواصها أنها تلون عند الصبغ؛ ولذلك يطلق عليها أيضاً الصبغيات، وتتزوج هذه الكروموزومات أو الصبغيات بحيث تظهر على صورة ثلاثة وعشرين زوجاً؛ فرداً من الأب وفرداً من الأم، وقد تمكن العلماء من التعرف على هذه الأجسام الصغيرة وترتيبها بحسب تسلسلها ابتداءً من الزوج الأول، وانتهاء بالزوج الثالث والعشرين.

ثم اكتشف العلماء العلاقة بين عدد من الأمراض الوراثية وبين اختلالات تصيب الكروموزومات، وكان أول ما اكتُشفت بطبيعة الحال الاختلافات في العدد، فإذا زاد كروموزوم في الزوج الثاني والعشرين، نراه ثلاثة كروموزومات لا اثنين.

وإذا نقص كروموزوم حتى أصبح أحد زوجي الكروموزومات فردًا واحدًا؛ فهي أمانة مرض كذلك، ومثاله: مرض التيرنز؛ حيث يختفي أحد الكروموزومين المؤنثين.

وقد تصاب الكروموزومات بالخلل وليس في عددها نقص أو زيادة، وإنما في غياب قطعة صغيرة من أحد الكروموزومات، أو حتى في انقلاب عليها سافلها، وهو أمر يُرتَّب أمراضًا معينة.

٣- الجينات المنظومة على خيوط الصبغيات أو الكروموزومات:

بعد تطور التقنية في صناعة المجهر، اكتشف العلماء أن شرط أو خيط الصبغيات أو الكروموزومات يتكون من سلسلتين من حمض الدنا (DNA)، ويسمى بالحمض النووي لتمرّكه في أنوية الخلايا. وهاتان السلسلتان تلتفان على بعضهما البعض بشكل حلزوني باتجاه عقارب الساعة، حول محور واحد، وتكونان لولبًا مزدوجًا على شكل شريط كاسيت طوله ٢٨٠٠ كم. والدنا موجود بكل خلايا الجسم (فيما عدا كريات الدم الحمراء)، ودنا الفرد متطابق في كل خلايا الجسم، ولا يتغير في أثناء الحياة، ومرتب على هذا الدنا حوالي مائة ألف جين منظومة كالخرز على الخيط.

وقيل إن عددها في كل خلية يتراوح ما بين الخمسين إلى المائة ألف، وهي جزء من هذا الحمض النووي الموجود في الكروموزوم (الدنا)، وتقدر نسبة الجينات بسبعين في المائة فقط من طول الدنا. أما البقية الباقية منه، وهي نسبة ٣٠%، فلا يزال علماء الوراثة يجهلون، وعلى كل حال؛ فإن ألوف الجينات الموجودة بالخلية لا تعمل جميعًا، لكن ما يعمل منها عدد محدود في كل خلية بحسب حاجة الخلية وتركيبها.

٤- مكونات الجين:

ظهرت كلمة جين لأول مرة نحو عام ١٩٠٩م، وفي عام ١٩١٠م، نشر أول برهان على وجود موقع محدد لجين معين على كروموزوم معين، ثم ظهرت عام ١٩١٣م أول خريطة وراثية، وكانت تبين المواقع النسبية لستة جينات

على كروموزوم واحد، ثم مع زيادة النظم التجريبية والتقنيات تغير خلال ثلاثة أرباع القرن مفهوم الجين. ويعتزم العلماء الآن وضع خريطة في غاية التعقيد لجينات الإنسان، التي تتراوح في كل خلية ما بين الخمسين إلى المائة ألف في مشروع الجينوم البشري^(٣٤).

وفي سنة ١٩٥٣م، اكتشف العالمان جيمس واطسن وفرانسيس كريك مكونات الجين، وحصلوا بذلك على جائزة نوبل، حيث أثبتا أن الجين يتكون من حمض النوويك، وهو بدوره يتركب من زوجين متكررين من القواعد، كل منهما حمضان أمينيان متعاشقان، لا يتعاشق كلٌّ إلا مع وصيفه. وهذه الأربعة هي في الواقع حروف لغة الحياة، وبطريقة تكرر القواعد تكون الرسالة. وهذه الأحماض الأربعة هي: الأدينين بالثايمين، والجوانين بالسيٲوزين، ثم تكرر هذه الأربعة في صورة زوجين على طول الحمض النووي (الدنا) بشكل منظم مرتب مرصوص، بحيث يفصل بين الزوج والزوج السابق له أو اللاحق ٣,٤ وحدة أنجستروم وعشر دورة. والأنجستروم هو واحد من عشرة بلايين من المتر، وكل زوج منها «نوتيدة»، ويصل عدد النوتيدات في الجين الواحد إلى نحو ثلاثين ألف نوتيدة أو زوج قاعدي.

وبذلك يكون حمض الدنا في الخلية الواحدة يحتوي على مائة ألف جين يتألف من ثلاث بلايين زوج من القواعد^(٣٥).

٥- البصمة الوراثية ومحقق الهوية الأخير:

حاول العلماء إيجاد أدلة قطعية تعتمد على المادة وتحليلها تستخدم في القضايا الجنائية ونزاعات الأبوة أو الأمومة، غير تلك الأدلة التقليدية التي تعتمد على المشاهدة والقرائن، خاصة بعد أن خربت الذمم في الكيد بالآخرين وانتشار شهادة الزور.

بدأ التصنيف الوراثي الشرعي باكتشاف مجموعة الدم ABO، وسرعان ما امتد ليشمل مجاميع دم أخرى، وبروتينات مصل الدم، وأنزيمات كرات الدم الحمراء. توجد هذه البروتينات في صور مختلفة عديدة يمكن لعالم الطب الشرعي باستخدامها أن يقارن بروتينات المتهم ببروتينات عينة استدلالية من

الأفراد؛ لتحديد إذا ما كان المتهم يدخل ضمن مجموعة الأفراد هذه، أو أنه خارجها، لكن هذا يترك - ولا يزال - احتمالاً لا يُستهانُ به لتوافق يسهل حدوثه بالمصادفة بنسبة ٥%، وعلى هذا، فلا يمكن أن يعتبر هذا دليلاً قاطعاً على أن المتهم مذنب.

أدرك علماء الطب الشرعي الحاجة إلى واسمات وراثية ذات قدرة تمييزية أعلى، وكان أنتجين كرات دم الإنسان البيضاء (هلا) مرشحاً واعداً، فبروتينات سطح الخلايا هذه واسعة التباين. وهذا التباين في الحقيقة هو السبب في رفض الجسم للأنسجة أو الأعضاء التي تزرع به، لكن ثبت أن بروتينات (هلا) أَرهف من أن تُصنَّف تصنيفاً يُعوَّل عليه باستخدام لطخ استدلالية جافة، وبدأ استعمالها أساساً في قضايا إثبات الأبوة؛ حيث يمكن أخذ عينات طازجة.

ثم تغير الوضع بشكل مثير إثر اكتشاف مصدر أثري من البروتين متباين، نقصد تنابعات الدنا، لاسيما تباينات طول شظايا التحديد (الرغليبات)^(٣٦)؛ حيث تمكن العلماء حتى الآن من تمييز نحو ألفين رغليب على طول الكروموزومات البشرية كلها.

أدرك علماء الطب الشرعي بسرعة أن الدنا هو محقق الهوية الأخير، فيه كل الخصائص الأساسية المطلوبة^(٣٧)، خاصة وأنه يتحمل الظروف السيئة المحيطة كارتفاع درجة الحرارة؛ حيث يمكن عمل البصمة الوراثية من التلوثات المنوية أو الدموية الجافة، والتي مضى عليها وقت طويل، كما يمكن عملها كذلك من بقايا العظام، وخصوصاً عظام الأسنان، وكذلك الشعر والجلد^(٣٨).

الفصل الثاني

ضوابط وشروط العمل بالبصمة الوراثية

في إثبات نسب اللقيط في الفقه الإسلامي

المبحث الأول: شروط العمل بالبصمة الوراثية وضوابطها

تمهيد:

بما أن البصمة الوراثية تعتبر حديثة عهدٍ قريب ليس ببعيد، وبما أن البصمة الوراثية تتصف بخاصية الدقة والتعقيد، فكان لابد للفقهاء من أن يقوموا بوضع الشروط العامة؛ وذلك من الناحيتين العملية «الطبية» والشرعية؛ نظرًا لقوة العلاقة الوثيقة التي تربط بين أهل الطب وأهل الشرع، على اعتبار أن أهل الطب هم الضلع المساعد لأهل الشرع في كشف خبايا لا درايةً لأهل الشرع بها؛ حتى يتسنى لأهل الشرع إصدار أحكامهم الشرعية بناءً على أقوال أهل الطب.

وحول هذا فإنني أقسم شروط العمل بالبصمة الوراثية إلى قسمين:

القسم الأول: الضوابط الشرعية للعمل بالبصمة الوراثية

القسم الثاني: شروط البصمة الوراثية من الناحية العملية

القسم الأول: الضوابط الشرعية للعمل بالبصمة الوراثية:

أهم هذه الضوابط ما يلي:

أولاً: ألا تخالف نتائج البصمة الوراثية صدق النصوص الشرعية المقطوع بصحتها وجلب المفاسد؛ ومن ثم لا يجوز استخدامها في التشكيك في صحة الأنساب المستقرة الثابتة وزعزعة الثقة بين الزوجين.

ثانياً: يجب ألا تخالف تحاليل البصمة الوراثية العقل والمنطق والحس والواقع، بل يجب أن توافق العقل والمنطق، فلا يمكن أن تثبت البصمة الوراثية نسب من لا يولد لمثله لصغر سنه، أو لكونه مقطوع الذكر والأنثيين؛ إذ من لا يولد لمثله لا يعقل أن يأتي بولد، وبالتالي تكون البصمة الوراثية قد اعترأها الخطأ والتلاعب، وخالفت العقل والواقع. وهو ما ينبغي رفضه.

ثالثاً: أن تكون أوامر التحاليل البيولوجية للبصمة الوراثية بناءً على أوامر من القضاء، أو من له سلطة ولي الأمر؛ حتى يقفل باب التلاعب واتباع الأهواء الظنية عند ضعاف النفوس.

رابعاً: أن تستعمل التحاليل الفنية للبصمة الوراثية في الحالات التي يجوز فيها التأكد من إثبات النسب لعدم ضياعه والمحافظة عليه، وذلك كاختلاط المواليد وأصحاب الجثث المتفحمة، أو إذا دعت الضرورة لذلك.

خامساً: منع القطاع الخاص والشركات التجارية ذات المصالح من المتاجرة فيها، وإغلاقها فوراً، وفرض العقوبات الزاجرة والرادعة لكل من تُسوّل له نفسه التلاعب بالجينات البشرية، أو التعرض للأسرة المسلمة وتحطيم دعائمها المستقرة^(٣٩).

القسم الثاني: شروط البصمة الوراثية من الناحية العملية:

أولاً: أن تكون المختبرات والمعامل الفنية تابعة للدولة وتحت رقابتها؛ حتى لا يتم التلاعب فيها لمجرد المصالح الشخصية والأهواء الدنيوية، وبالتالي يكون النسب عرضة للضياع.

ثانياً: أن تكون هذه المختبرات والمعامل الفنية مزودة بأحسن الأجهزة ذات التقنيات العالمية والمواصفات الفنية القابلة للاستمرارية والتفاعل مع العينات والظروف المحيطة بها في الدولة.

ثالثاً: أن يكون العاملون في هذه المختبرات من خبراء وفنيين ممن يتصفون ويتسمون بصفات الأمانة والخلق الحسن والعدل في العمل، وكل ما يتطلبه الشرع في سبيل درء المفاسد وجلب المصالح.

رابعاً: أن يكون العاملون على البصمة الوراثية من أصحاب الخبرة العالية، والمستوى الرفيع، وممن يُشهد لهم بالتقدم العلمي والتقني؛ حتى لا يؤدي عدم ذلك إلى تدهور النتائج الفنية، وبالتالي ضياع الحقوق من أصحابها.

خامساً: أن يكون الخبير مسلماً؛ لأن قوله يتضمن خبراً وروايةً، وأن يكون عدلاً؛ لأن الهوى في هذا الباب قد يخيل على قول غير الحق.

سادساً: ينبغي أن لا يقبل قول الخبير في البصمة الوراثية إذا كان يجر بذلك لنفسه نفعاً، أو يدفع عنها ضرراً، ولا يُقبل حكمه لوالديه، وأن يكون ذا خبرة وتجربة، بأن يكون مؤهلاً وقد اشتهر عنه الإصابة^(٤٠).

سابعاً: شرط التعدد بين المؤيدين والمعارضين: والمقصود بالتعدد هو تعدد الخبراء الفنيين القائمين على العمل في البصمة الوراثية قياساً على الشهادة والقيافة. وهذا رأي الأغلبية من فقهاء العصر^(٤١).

المبحث الثاني: تعريف اللقيط وحكم التقاطه

وفيه

المطلب الأول: تعريف اللقيط

أولاً: اللقيط لغة: من اللقط، فعيل بمعنى مفعول، يقال: «لقيط» و«ملقوط» و«ملتقط»، و«اللقط» أخذ الشيء بلا تعب. هذا هو الأصل في هذه الكلمة. واللقيط اسم للشيء الذي تجده ملقى على الأرض من غير قصد ولا طلب. وقد غلب اسم اللقيط على الطفل المنبوذ^(٤٢)، وفي التنزيل العزيز: «فالتقطه آل فرعون»^(٤٣).

بهذا يكون اللقيط هو الطفل الذي يوجد على الأرض لا يُعرف أبواه، فيلتقط عادة، فكانت تسميته لقيطاً باعتبار عاقبته، وهذا أمر مألوف في اللغة؛ ومنه قوله تعالى: «إني أراني أعصر خمراً»^(٤٤)، فسَمِّي العنب خمراً، ومنه قوله تعالى: «إنك ميت وإنهم ميتون»^(٤٥)، فسمي الحي ميتاً باعتبار العاقبة، فكذا إطلاق كلمة لقيط على الطفل الذي يوجد ملقى على الأرض في الطريق العام.

ثانياً: تعريفه في اصطلاح الفقهاء: يتقارب التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي، إلا أنه في التعريف الاصطلاحي يوجد نوع من الحصر والتحديد في ماهيته. وهذا ما سيتضح لنا من خلال التعريفات التالية:

١- عند الحنفية: اللقيط: هو المولود الذي طرحه أهله خوفاً من العيلة^(٤٦)، أو فراراً من تهمة الزنا^(٤٧).

٢- عند المالكية: صغير آدمي لم يُعلم أبواه ولا رُقّه، أو: هو صغير لا قدرة له على القيام بمصالح نفسه^(٤٨).

٣- عند الشافعية: كل طفل ضائع لا كافل له يسمى «لقيطاً» أو «ملقوطاً» باعتبار أنه يلقط، ومنبوذاً باعتبار أنه نبذ من أهله؛ أي ألقى في الطريق ونحوه^(٤٩).

٤- عند الحنابلة: «اللقيط» طفل لا يُعرف نسبه ولا رُقّه، نبذ أو ضلّ إلى سن معينة^(٥٠).

تعقيب وتوضيح: يفهم من تعريف الحنفية أن اللقيط مقتصر على المولود - حديث الولادة - المنبوذ من أهله خوفاً من الفقر، أو فراراً من تهمة الزنا. هذا وإن كان هو الغالب في اللقيط إلا أنه يمكن القول: يندرج ضمن التعريف المنبوذ من أهله لعيب خلقي فيه، لكن قال الإتقاني: «وفي الشريعة: اسم لما يوجد مطروحاً على الأرض من صغار بني آدم»^(٥١).

فشمل اللقيط الذي تجاوز حداثة الولادة. أما المالكية فنجد أنهم عبروا عنه بأنه الصغير الذي لم يُعلم أبواه ولا رُقّه، فشمل ما ذكر والطفل الذي يكون في حضانة رجل آخر قد تركه والداه عنده، ولم يُعلم والده ولم يُستدلّ عليه. أما تعريف الشافعية فشمل كل طفل ضائع لا كافل له، فيندرج تحته ما ذكر والطفل الذي ضلّ عن أهله في مواطن التجمعات المزدحمة، مثل موسم الحج، فإنه يجب على من وجدته أن يبلغ عنه؛ فإن لم يستدلّ على أبويه أصبح لقيطاً عند الشافعية والمالكية، وقد عبر عنه الشيخ الدردير فقال: «إذا وجدته جماعة بمضيعة أو كان المكان مطروحاً للناس»^(٥٢)، لأجل أن يشمل من نبذ قصداً ومن ضلّ عن أهله. أما تعريف الحنابلة فقد شمل اللقيط ما بين ولادته إلى سن معينة فقط على الصحيح، قال في الإنصاف: «وعند الأكثر إلى البلوغ»^(٥٣).

هذا بالنسبة للطفل غير معروف النسب، فإن علم نسبه ورقه، وأخذه من يعرفه أو غيره فليس بلقيط، ومقتضى هذا أن من كان معروف الأبوين ثم طرأ عليه بعد ذلك أن جهل أبواه لا يسمى لقيطاً، لكن الأحكام التي سنذكرها تثبت له أيضاً

من أجل حفظه ورعايته، وعلى هذا يمكن تعريف اللقيط بتعريف شامل أنه: «طفل نبذه أهله لسبب ما، أو ضاع منهم قبل سن التمييز».

المطلب الثاني: حكم الالتقاط

حرص الإسلام على حماية هؤلاء؛ لأن هذه نفس محترمة في الشرع تستحق الرعاية والحفظ، من أحيائها فكأنما أحيانا جميعاً. وإن الإسلام الذي فرض هذه الرعاية المادية والمعنوية أقام في الوقت ذاته حاجزاً قوياً بين الشرعية الناتجة عن الزواج وغير الشرعية الناتجة عن السفاح، فجعل للأول النسب الشرعي، وللثاني الرعاية الاجتماعية والتربوية والمادية، حتى إن للشخص أن يوصي لمثل هؤلاء بثلاث تركته، وقد يكون هذا أكثر مما يرثه ولده الحقيقي إن كان له أكثر من ثلاثة أولاد، وفي الوقت نفسه نأى الشرع الإسلامي بهذا اللقيط عن الضياع؛ فكفل له حقوقه التي تجعله يعيش بأمان.

وقد اتفق الفقهاء^(٥٤) على أن التقاطه يكون فرضاً إذا علم أن تركه يؤدي إلى هلاكه، بأن كان موجوداً في مكان بعيد عن المارة أو في مفازة، فيجب على من رآه أن يلتقطه حفظاً لحياته. أما إذا كان في مكان عام، فقد اختلف الفقهاء في درجة طلب الشرع لالتقاطه على ثلاثة آراء:

الرأي الأول: يرى الشافعية^(٥٥) والحنابلة^(٥٦) أن التقاطه فرض كفاية على كل من رآه أو علم به، فإذا رآه جماعة في طريق عام وجب عليهم أن يلتقطوه، فإذا قام أحدهم بالتقاطه سقط الحكم عن الباقيين كما في فرض الكفاية.

الرأي الثاني: أن التقاطه يكون واجباً عينياً بالنسبة لمن وجد اللقيط وحده دون غيره، أو إذا غلب على ظن الواجد هلاك اللقيط إذا لم يلتقطه أحد في أقرب وقت ممكن. وهذا عند أكثر الفقهاء^(٥٧).

الرأي الثالث: يكون التقاطه مندوباً إن وجد في مكان لا يغلب على الظن هلاكه لو ترك فيه. وأحق الناس بإمساك اللقيط من التقطه، وليس لحاكم أو لغيره أن يأخذه منه جبراً إلا إذا كان هناك ما يدعو لذلك، كأن يكون المُلْتَقِط غير أهل لحفظه ورعايته. وهذا عند الحنفية^(٥٨).

المبحث الثالث

إجراء البصمة الوراثية لتحقيق نسب اللقيط

تمهيد وتقسيم:

النسب في اللغة يطلق على معانٍ عدة؛ أهمها: القرابة والالتحاق، تقول: فلان يناسب فلاناً فهو نسيبه؛ أي قريبه، ويقال: نسبه في بني فلان، أي قرابته فهو منهم، وتقول: انتسب إلى أبيه أي التحق، ويقال: نسب الشيء إلى فلان، أي عزاه إليه، وقيل: إن القرابة في النسب لا تكون إلا للأباء خاصة^(٥٩).

ولم يهتم الفقهاء الشرعيون بوضع تعريف للنسب اكتفاءً ببيان أسبابه الشرعية، وتنحصر أسباب النسب في الإسلام في أصليين؛ هما: النكاح، والاستيلاد؛ لقوله تعالى: ﴿وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم﴾^(٦٠)، فدل على أن الابن لا يكون ابناً إلا أن يكون من الصلب، مع قوله تعالى: ﴿والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون﴾^(٦١)، دل على تحريم العلاقة الخاصة مع النساء إلا في إطار هذين المذكورين، وأي نتاج بغيرهما لا يعتد به من جهة الرجل. أما من جهة المرأة، فينسب لها كل من تلده؛ لأنه يجري على قاعدة الآية: ﴿أبنائكم الذين من أصلابكم﴾، وأيضاً قوله تعالى: ﴿إن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم﴾^(٦٢).

كما منع الإسلام التبني في قوله تعالى: ﴿وما جعل أدياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم﴾^(٦٣). وإذا كان ذلك كذلك، فما حكم التوجه لإجراء البصمة الوراثية من أجل تحقيق النسب أو تسجيله، خاصة ونحن بصدد توصيف الحكم التكليفي لإجراء البصمة الوراثية؟

إن الإجابة على هذا السؤال تستلزم التفريع إلى مطلبين، أتكلم في المطلب الأول عن حكم إجراء البصمة الوراثية لتحقيق النسب، وفي المطلب الثاني عن حكم إجراء البصمة الوراثية لتسجيل النسب.

المطلب الأول: إجراء البصمة الوراثية لتحقيق نسب اللقيط

قد يحلو للبعض بعد ثبوت صحة نتائج البصمة الوراثية أن يتجه إلى تحقيق نسبه أو نسب غيره.

والمقصود بالتحقيق هنا: التأكد والتثبت من نسب قائم بالفعل، أو حسم نزاع لنسب مختلف فيه.

ويدور البحث في هذا المطلب في الإجابة على سؤالين:

السؤال الأول: هل يجوز للمُنسَّب المُستقرِّ النسب أن يتحرَّى ويتحقق من نسبه شرعاً بالبصمة الوراثية؟

والسؤال الثاني: ما هو حق صاحب النزاع في النسب، أو بمعنى آخر: كيف حسم الإسلام منازعات النسب؟ وهل يوجد ما يمنع اعتماد البصمة الوراثية؟ إن الإجابة على هذين السؤالين تقتضي تقسيم هذا المطلب إلى فرعين؛ أتكلم في الفرع الأول عن التحقق من النسب حال استقراره، وفي الفرع الثاني عن التحقق من النسب عند التنازع.

الفرع الأول: التحقق بالبصمة الوراثية من النسب حال استقراره

تمهيد:

النسب المستقر هو النسب الثابت بأحد أدلة ثبوته في الفقه الإسلامي^(٦٤)، وإذا استقر النسب التحق المنسَّب بقرابته، وتعلقت به سائر الأحكام الشرعية المرتبطة بهذا النسب، من تحديد المحارم، والأرحام، والولاية، والعقل، والإرث، والنفقة وغير ذلك؛ فاستقرار النسب استقرار للمعاملات في المجتمع؛ ولذلك حصنه الإسلام بما يمنع العبث به، قال النبي (ﷺ)^(٦٥): «الولاء لُحمة كلحمة النسب لا يباع، ولا يوهب، ولا يورث»، ولا يجوز لأحد الوالدين أن يبطل نسب الولد بعد ثبوته واستقراره بأي حال من الأحوال؛ لقول النبي (ﷺ)^(٦٦): «أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَدْخَلْتَ عَلَى قَوْمٍ مِنْ لَيْسَ مِنْهُمْ فَلَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ، وَلَمْ يَدْخُلْهَا اللَّهُ جَنَّتَهُ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ جَحَدَ وَلَدَهُ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ احْتَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ وَفَضَّحَهُ عَلَى رِءُوسِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ»، وعن عمر (رضي الله عنه)، قال^(٦٧):

والآخرين»، وعن عمر (رضي الله عنه)، قال ^(٦٧): «مَنْ أَقَرَّ بولده طرفه عين فليس له أن ينفيه».

يقول الصنعاني: في هذا دليل على أنه لا يصح نفي الولد بعد الإقرار به، وهو مجمع عليه ^(٦٨).

أقول: وإذا لم يحل لأحد الأبوين أن ينفي عنه الولد؛ فلا يحل أيضًا من باب أولى للولد أن ينفي نسبه عن أبيه، وقد أخرج البخاري، عن سعد بن أبي وقاص ^(٦٩)، أن النبي (ﷺ) قال: «مَنْ ادَّعى إلى غير أبيه وهو يعلم؛ فالجنة عليه حرام»، وفي رواية لمسلم عنه مرفوعًا: «مَنْ ادَّعى أبًا في الإسلام غير أبيه يعلم أنه غير أبيه؛ فالجنة عليه حرام».

وإذا كان الإسلام قد أحاط النسب بتلك الحصانة استقرارًا للمعاملات بين الناس، ولتشوفه في إثبات النسب فإن هذا الأمر قد يتعارض في ظاهره مع حقيقة أخرى إسلامية، وهي التشوف لإثبات الحقيقة، ووضع الحقائق في مكانها الصحيح، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيْنُوا فَاُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ ^(٧٠)، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا﴾ ^(٧١)، وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيْنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمَنْ قَبْلَهُ كِتَابُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ ^(٧٢).

فكل تلك الآيات وغيرها كثير تأمر بالتبيين والتبصّر والتثبت للحقائق، فهل يجوز استنادًا إليها أن يتحقق صاحب النسب المعروف من نسبه بعد نجاح البصمة الوراثية؟

إن الأمر - في نظري - يجب التفريق فيه بين حالين؛ هما: التحقق الفردي، والتحقق الجماعي (المسح الشامل)، وأبين ذلك فيما يلي:

أولاً: التحقق الفردي للنسب:

تكلم الفقهاء عن هذه المسألة عرضاً في بابين من أبواب الفقه الإسلامي؛ وهما: القيافة^(٧٣) (في كتب الجمهور)، ودعوى النسب^(٧٤) (في كتب الحنفية)؛ حيث لا ترفع دعوى النسب إلا عند التنازع، كما اشترط الفقهاء القائلون بمشروعية القيافة ووجوب العمل بها وقوع التنازع في الولد نفيًا أو إثباتًا، وعدم وجود دليل يقطع هذا التنازع، كما إذا ادّعاه رجلان أو امرأتان، وكما إذا وطئ رجلان امرأة بشبهة وأمكن أن يكون الولد من أحدهما، وكل منهما ينفيه عن نفسه، أو يثبت لنفسه؛ فإن الترجيح يكون بقول القيافة. وبهذا يظهر أنه لا يجوز لمن عرف نسبه بوجه من الوجوه الشرعية أن يطلب تحقيق نسبه بالنظر إلى الشبه بالقيافة.

ثانياً: التحقق الجماعي للنسب (المسح الشامل):

إن فتح هذا الملف بلاء عظيم، وفتن خطيرة لا تحمد عقباه، لما فيها من كشف وفضح المستور، والتشكك في ذمم وأعراض الناس بغير مُسَوِّغ، ودمار لأواصر التراحم بين ذوي القربى، ونقض لما أبرمه الإسلام من استقرار. ولا أجد أدنى شك في تحريم وتجريم مثل هذا العمل البشع، مكتفياً بذكر بعض الأدلة للرد على هواجس النفس الشريرة الخبيثة.

١- سياسة الإسلام في التدرج وعدم إحداث هزات اجتماعية:

من المسلم به أن القرآن الكريم نزل مُنَجَّماً على وفق الحوادث في ثلاث وعشرين سنة، وتدرج التشريع بالمسلمين في العبادات والمعاملات بعد التوحيد بالله تعالى - الذي لا يتدرج ولا يتجزأ - وتأخر التكليف بأحكام الحلال والحرام سنوات من أجل تأهيل الناس، وتعمير محطة الاستقبال عندهم. وعندما نزلت التشريعات لم يكن منها تشريع واحد بالأمر أو بالنهي يخلخل كيان المجتمع، أو يحدث ثورة اجتماعية فجأة، بل أخذ الإسلام بأيدي الناس الهوينى إلى بر الأمان وكمال التشريع.

وأكتفي بذكر مثال واحد في أحكام الزواج، بعد أن أحكمه الله بعقد وميثاق غليظ، إذ لم يكلف المسلمين تصحيح عقود نكاحهم، بل أقر تلك العقود، وأبقى كيان الأسرة كما هو، اللهم إلا إذا أسلمت الزوجة وبقي زوجها على كفره، فخوفًا عليها من فتنة الزوج الكافر حرّمها عليه، حتى إذا ما أسلم رجعت إليه بالعقد الأول دون عقد جديد، ولو بعد سنوات، على الراجح.

يدل لذلك حديث ابن عباس (رضي الله عنهما)، قال: رد النبي (ﷺ) ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بعد ست سنين بالنكاح الأول، ولم يحدث نكاحاً^(٧٥).

أقول: وإذا ما تحققنا من تلك السياسة الإسلامية، فكيف يقول عاقل بإمكان إجراء «البصمة الوراثية» للتحقق من النسب للأمة، أو حتى لأهل قرية على أنه مسح شامل؟!

٢- سياسة إقرار شرائع ما قبل الإسلام على أهلها:

نهج الإسلام في تشريعاته للمسلمين سياسة إقرار الشرائع السابقة عليه، وتطبيقها على أهلها ممن يدينون بها، باعتبار أن الإسلام كيان لا بد أن يتعامل أهله مع الكيانات القائمة، وفكرة توحيد الدين في الأرض لا تتفق مع طبيعة التكليف والاختيار والحرية التي جاء بها الإسلام، ونص عليها القرآن في غير آية، ومن ذلك قوله تعالى^(٧٦): «وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر»، وقوله سبحانه^(٧٧): «قل أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ولا أنتم عابدون ما أعبد ولا أنا عابد ما عبدتم ولا أنتم عابدون ما أعبد لكم دينكم ولي دين».

٣- نهى الإسلام عن الفتن وإشاعة الفواحش واتباع خطوات الشيطان:

كما نهى الإسلام عن الفتن واعتبرها أفظع جريمة اجتماعية، قال تعالى^(٧٨): «والفتنة أشد من القتل»، وقال جل شأنه: «والفتنة أكبر من القتل»^(٧٩)، وقال النبي (ﷺ) لمعاذ^(٨٠) عندما صلى إمامًا بقومه بسورة البقرة أو سورة النساء، واشتكوا منه للنبي (ﷺ): «أفتان أنت؟» أو «أفاتن أنت؟» - ثلاث مرات - «فلولا

صليت بسبح اسم ربك، والشمس وضحاها، والليل إذا يغشى؛ فإنه يصلي وراءك الكبير والضعيف وذو الحاجة».

كما نهى الإسلام عن إشاعة الفواحش بين المسلمين ولو بالكلمة، وعن اتباع سياسة الشيطان، قال تعالى بمناسبة تناقل حديث الإفك^(٨١): ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ. وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رءُوفٌ رَحِيمٌ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

الفرع الثاني: التحقق بالبصمة الوراثية من النسب عند التنازع

تمهيد:

الأصل في الطبيعة السوية عدم التنازع في النسب لخصوصية العلائق الأسرية، ولكن قد تضطربنا الظروف إلى مثل هذا النوع من النزاع.

ومن أسباب هذا النزاع: وجود التهمة القائمة على أساس ظاهري^(٨٢)، ومن أمثلة ذلك: التهمة في نسب أسامة من أبيه زيد بن حارثة، لسواد بشرة الابن وبياض بشرة الأب.

ومن أسباب هذا النزاع: اللقيط، إذا ادعى نسبه رجلان فأكثر، ومنه: اختلاط المولودين في المستشفيات، ومنه: الوطاء بشبهة من رجلين لامرأة واحدة، فحملت من أحدهما لا بعينه، ومنه: تعارض بينتين متساويتين على ثبوت النسب أو نفيه.

في مثل هذه الحال، كيف يمكن لنا فضُّ النزاع وحسم النسب ولا دليل مرجح؟

لقد اختلف الفقهاء في الإجابة على هذا السؤال، ويمكن إجمال أقوالهم في مذهبين:

المذهب الأول: يرى الأخذ بالشبه عن طريق القيافة^(٨٣). وهو مذهب الجمهور.

فإن تنازع القافة، فقد اختلفوا على أقوال أربعة؛ قيل: يحتكم للقرعة، وقيل: يخير الولد، وقيل: يلحق بهما جميعاً، وقبل: يضيع نسبه. المذهب الثاني: يرى عدم الأخذ بالقيافة، وإنما يتم الترجيح بأدلة الإثبات المعتادة، فإن تساوت ألحق الولد بالمتنازعين جميعاً. وهو مذهب الحنفية والهادوية.

هذا، وسوف أبين فيما يلي، بإذن الله تعالى، هذين المذهبين وأدلتهم، ومناقشتها، والراجح منهما، مع بيان النظرة التخريجية من المذهبين للبصمة الوراثية، ثم أذكر بالإشارة آفاقاً علمية جديدة من منظور اتجاه الفقهاء في تنسيب الولد للمتنازعين عند التعارض المطلق.

أولاً: مذهب الجمهور في فض نزاع النسب بالقيافة:

ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية، كما روى عن ابن عباس، وأنس بن مالك، وعطاء، وزيد بن عبد الملك، والأوزاعي، والليث، إلى ثبوت النسب بالقيافة عند النزاع، وعدم توافر الأدلة المرجحة، أو عند تعارضها، واستدلوا على ذلك بالسنة والمأثور والمعقول^(٨٤).

(١) دليل السنة:

استدل الجمهور على حجية القيافة من السنة بحديثين؛ وهما:

الحديث الأول: حديث عائشة (رضي الله عنها) قالت^(٨٥): «إن رسول الله ﷺ دخل عليّ مسروراً تبرق أسارير وجهه، فقال: «ألم تري إلى مُجزر المدلجي؟» نظر آنفاً إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال: «هذه الأقدام بعضها من بعض».

وفي رواية للبخاري: "ألم ترى أن مجزراً المدلجي دخل فرأى أسامة وزيداً وعليهما قطيفة قد غطيا رءوسهما ومدت أقدامهما، فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض".

وفي سنن أبي داود: أنهم كانوا يقدحون في نسب أسامة؛ لأنه كان أسود شديد السواد مثل القار، وكان زيد أبيض مثل القطن.

ووجه الاستدلال: هو قبول النبي (ﷺ) لحكم القائف في إثبات نسب أسامة من زيد، بل وسروره (ﷺ) يؤكد أن ذلك هو الحق.

الحديث الثاني: حديث أنس^(٨٦) (رضي الله عنه)، أن النبي (ﷺ) قال في قصة المتلاعنين: "أبصروها؛ فإن جاءت به أبيض سبطاً فهو لزوجه، وإن جاءت به أكحل جعداً، فهو للذي رماها به"، فجاءت به على الوصف المكروه، فقال: "لولا الإيمان لكان لي ولها شأن".

وحديث عائشة وأنس (رضي الله عنهما)^(٨٧) أن أم سليم الأنصارية - وهي أم أنس بن مالك - قالت: يا رسول الله، إن الله لا يستحي من الحق، فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت؟ فقال: "نعم إذا أرادت الماء"، فقالت أم سلمة: وتحتلم المرأة؟ فقال: "تربت يداك، فبِمَ يشبهها ولدها"، وفي رواية لمسلم: "فمن أين يكون الشبه؟".

ووجه الاستدلال: أن إخباره (ﷺ) بذلك يستلزم أن الشبه مناط شرعي، وإلا لما كان للإخبار فائدة يعتد بها^(٨٨).

ويقول الصنعاني: قوله: "فمن أين يكون الشبه؟" استفهام إنكار، وتقرير أن الولد تارة يشبه أباه، وتارة يشبه أمه وأخواله، فأى المائين غلب كان الشبه للغالب.^(٨٩)

٢- دليل المأثور:

يدل من المأثور: ما رواه مالك عن سليمان بن يسار^(٩٠)، أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) كان يليط أولاد الجاهلية بمن ادّعاهم في الإسلام، فأتى رجلان إلى عمر (رضي الله عنه)، كلاهما يدعي ولد امرأة، فدعا المرأة فقال: أخبريني خبرك، فقالت: كان هذا - لأحد الرجلين - يأتيها في إبل لأهلها فلا يفارقها حتى يظن أنه قد استقر بها حمل، ثم ينصرف عنها، فأهريق عليه دمًا،

ثم خلف عليها هذا - يعني الآخر - فلا أدري من أيهما هو، فكبر القائف، فقال عمر للغلام: فإلى أيهما شئت فانتسب.

يقول الصنعاني: قضاء عمر هذا كان بمحضر من الصحابة من غير إنكار من واحد منهم، فكان كالإجماع تقوى به أدلة القيافة.^(٩١)

٣- الدليل المعقول:

استدل الجمهور على حجية القيافة من المعقول بتشوف الشارع إلى اتصال الأنساب وعدم انقطاعها؛ ولهذا اكتفى في ثبوتها بأدنى الأسباب من شهادة المرأة الواحدة على الولادة، والدعوى المجردة مع الإمكان، وظاهر الفراش، فلا يستبعد أن يكون الشبه الخالي عن سبب مقاوم له كافيًا في ثبوته.^(٩٢) ثانيًا: مذهب الحنفية ومن وافقهم في عدم حجية القيافة والقول بنسبة الولد للمتنازعين:

ذهب الحنفية والهادوية والشيعة الإمامية والشيعة الزيدية والإباضية إلى عدم الأخذ بالقيافة دليلًا أو قرينة لإثبات النسب بحال، وإنما يتجه في حال النزاع إلى إثبات الولد للمتنازعين جميعًا، واستدلوا على ذلك بالسنة والمأثور والمعقول.^(٩٣)

١- دليل السنة:

استدلوا من السنة بحديث عائشة (رضي الله عنها) قالت:^(٩٤) اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام، فقال سعد: يا رسول الله، هذا ابن أخي عتبة بن أبي وقاص، عهد إلي - قبل موته - أنه ابنه، انظر إلى شبهه، وقال عبد بن زمعة: هذا أخي يا رسول الله، وُلد على فراش أبي من وليدته، فنظر رسول الله (ﷺ) إلى شبهه، فرأى شبهًا بينًا بعتبة، فقال: "هو لك يا عبد بن زمعة، الولد للفراش، وللعاهر الحجر، واحتجبي منه يا سودة".

ووجه الاستدلال في قوله (ﷺ): "الولد للفراش" من وجهين:

الأول: أن النبي (ﷺ) أخرج الكلام مخرج القسمة، فجعل الولد للفراش، وللعاهر الحجر، الذي هو الرجم، فاقتضى أن لا يكون الولد لمن لا فراش له، كما لا يكون الحجر لمن لا زنى له، ولكل من يدعي الفراش يثبت له هذا الحق.

الثاني: أن النبي (ﷺ) جعل الولد لصاحب الفراش - على الرغم من عدم الشبه - ونفاه عن الزاني - على الرغم من وجود الشبه - فلو ثبت نسب لمن ليس بصاحب فراش لخالفنا النص؛ ولهذا لو زنى رجل بامرأة فادّعاها الزاني لم يثبت نسبه منه لانعدام الفراش. وأما المرأة فيثبت نسبه منها؛ لأن الحكم في جانبها يتبع الولادة.

٢- دليل المأثور:

استدل الحنفية ومن وافقهم من المأثور بكتاب عمر (رضي الله عنه) إلى شريح في هذه الحادثة؛ حيث ذكر أن شريحاً كتب إلى عمر في جارية بين شريكين، جاءت بولد، فادّعيها، فكتب إليه عمر: إنهما لبّسا فلُبّس عليهما، ولو بيّنا لهما، هو ابنهما يرثهما ويرثانه، وهو للباقي منهما. وكان ذلك بمحضر من الصحابة من غير نكير، فكان في حكم الإجماع. (٩٥)

٣- دليل المعقول:

استدل الحنفية على عدم حجية القيافة بأكثر من وجه من المعقول، أذكر من ذلك وجهين:

الأول: أن غاية القيافة إثبات المخلوقية من الماء، وإثبات النسب محصور في الشرع بالفراش، وليس لصاحب الماء، وعلى ذلك فلا تكون القيافة حجة، خاصة وأن القيافة تقوم على التخمين، وهي في حكم الكهانة.

الثاني: أن الله عز وجل شرع حكم اللعان بين الزوجين عند نفي النسب، ولم يأمر بالرجوع إلى قول القائف، فلو كان قوله حجة لأمر بالمصير إليه عند عدم الدليل ووجود الاشتباه.

ثالثاً: القول الراجح في القيافة والنظرة التخريبية من المذهبيين للبصمة الوراثية:

بعد هذا العرض السابق لأقوال الفقهاء وأدلتهم في حجية القيافة في النسب، وذكر ما ورد على الأدلة من مناقشات، يتضح بجلاء قوة ما ذهب إليه الجمهور من الأخذ بالقيافة عند التنازع؛ لأنه من الحكم، والأحكام إنما تعتبر الظاهر، والله تعالى يتولى السرائر.

وإذا ما تأملنا في "البصمة الوراثية" ونتيجتها القطعية في معرفة صاحب الماء، فإننا نرى كلا المذهبين - الجمهور ومن وافقهم، والحنفية ومن وافقهم - لا يمانع من الأخذ بها دليلاً لمعرفة صاحب الماء عند الحاجة إلى معرفته؛ لما يلي:

١. أن الجمهور أخذوا بالقيافة مع ضعفها، فأولى بهم أن يقرروا "البصمة الوراثية" مع قوتها.

٢. أن الحنفية امتنعوا عن الأخذ بالقيافة لأنهم حصروا أدلة إثبات النسب في الفراش الشرعي (النكاح والاستيلاء).

أقول: غير أن التنازع قد يحدث في الفراش نفسه؛ كوطء الشبهة، أو أنكحة الكفار إذا أسلموا، فمن يحسم هذا النزاع عند إثمارة الولد؟ قالوا: ينسب للمتنازعين جميعاً لعدم إمكان الوصول إلى الحقيقة بمعرفة صاحب الماء إلا بالشبه والتخمين (القيافة). وهذا ضعيف.

قلنا: وقد منَّ الله على البشرية فعرفوا "البصمة الوراثية" التي تحسم هذا النزاع، وتجزم بصاحب الماء، وهذا أفضل من أن ينسب الولد لأبوين الذي يخالف الفطرة، كما يخالف ما جعله الله لكل إنسان من أبوين في قوله تعالى: ﴿وَلَأَبْوِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾ (٩٦)، وقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ (٩٧).

رابعاً: هل يفتح الفقه الإسلامي آفاقاً علمية جديدة بفتواه بتنسيب الولد للمتنازعين عند التعارض المطلق؟

العلم الكوني يتطور في كل يوم، وما كان بالأمس علمًا ونظرية أصبح بعضه اليوم تخلفًا ورجعية.

هذا، وآخر ما وصل إليه علم الطب في خلية الإنسان أنها تتكون من عدد (٤٦) كروموزومًا: ثلاثة وعشرين من الحيوان المنوي للرجل، ومثلها من بويضة المرأة، وتتكاثر هذه الخلية لتصبح إنسانًا واحدًا، ونادرًا ما تتكاثر هذه الخلية وتنقسم لخلق إنسانين توأم (متحد البويضة والحيوان المنوي).

أقول: وإذا ما تأملنا فتوى الفقهاء الإسلاميين أنه عند تعارض الأدلة ووجود النزاع في النسب نتجه إلى القیافة عند الجمهور، فإن تعارضت القیافة واستويا في الشبه حكمنا بنسبة الولد للمتنازعين، كما هو مذهب الشافعية وبعض الحنابلة.

وعند الحنفية، عند عدم وجود أدلة النسب الشرعية (الفراش)، نحكم بنسبة الولد للمتنازعين مباشرة دون اللجوء إلى القیافة، وإن زادوا عن اثنين^(٩٨).

وقد استند الفقهاء في ذلك إلى أدلة من المأثور، سبق ذكرها، ومنها ما رواه مالك عن سليمان بن يسار، أن عمر بن الخطاب كان يليط أولاد الجاهلية بمن ادّعاهم في الإسلام، فأتى رجلان إلى عمر بن الخطاب كلاهما يدعي ولد امرأة، فدعا قائمًا فنظر إليه القائف فقال: لقد اشتركا فيه، فضربه عمر بالدرة، ثم دعا المرأة فقال لها: أخبريني خبرك، فقالت: كان هذا - وأشارت لأحد الرجلين - يأتيها في إبل لأهلها فلا يفارقها حتى يظن أنه قد استمر بها حمل، ثم ينصرف عنها، فأهريق عليه دمًا، ثم خلف هذا - وأشارت للآخر - فلا أدري من أيهما هو؟ فكبر القائف لثبوت رؤيته.

وروي عبد الرزاق في القصة أن عمر لما رأى الشبه فيهما قال: كنت أعلم أن الكلبة تلحق لأكلب، فيكون كل جزء لأبيه، ما كنت أرى أن ماءين يجتمعان في ولد واحد.

فما قولكم يا أصحاب علم الوراثة في تلك النوادر الخلقية التي لاحظها عمر بن الخطاب وأهل الفقه في عالم الطبيعة والحياة من دون المعامل المجهزة.

المبحث الرابع

القضاء الكويتي وموقفه من البصمة الوراثية

لم يختلف القضاء الكويتي عن غيره من أنظمة القضاء العربي الإسلامي القائم على الكتاب والسنة، الأمر الذي يشير إلى استقلالية القضاء في هيئته وسلطته الموقرة؛ حيث بدأت فكرة إنشاء مختبر الفحوصات البصمة الوراثية منذ عام ١٩٩٠، ولأسباب الغزو العراقي تم تأجيل هذا المؤتمر، وفي عام ١٩٩٦، تم تقديم الدراسات لإنشاء مختبر البصمة الوراثية، ثم تم افتتاح المختبر الجنائي بالكويت في سنة ١٩٩٨، بناء على الرعاية الكريمة لحاكم دولة الكويت^(٩٩)، وإدخال البصمة الوراثية في دولة الكويت، والأخذ بها واستعمالها في عدة قضايا شرعية وجنائية.

والجدير بالذكر أنه في دولة الكويت، وبعد أن شاع خبر البصمة الوراثية في صحف الإعلام، قام مجلس الوزراء الكويتي في ١٩٩٥/١١/٢٩ بإصدار قراره رقم ١٠٥٠، بتكليف اللجنة الوزارية للشئون القانونية بإعداد مشروع لتعديل الفقرة الأولى من المادة (١٧٣) من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤م، في شأن الأحوال الشخصية، بما يجعل لتقارير الطب الشرعي (البصمة الوراثية) قوة تدليلية يعتد بها في دعاوى إثبات النسب ونفيه.

كما تم عرض هذا الموضوع على إدارة الفتوى في وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في الكويت، وانتهت في فتواها رقم ٥٤ لسنة ١٩٩٦، إلى أن البصمة الوراثية إن كانت قطعية الدلالة على مضمونها؛ فإنه يجوز الحكم بها لنفي النسب دون إثباته من الأب؛ لأن تطابق الجينات الوراثية بين الابن وأبيه قد ينتج عن علاقة غير مشروعة سفاح، ومن ثم لا تكون دليلاً لإثبات النسب. أما

إذا لم تكن قطعية الدلالة؛ فلا يجوز الأخذ بها في إثبات النسب ولا في نفيه. (١٠٠)

غير أن قرار إدارة الفتوى بوزارة الأوقاف غير ملزم لأهل القضاء الذين يتمتعون بالاستقلالية، ولا رقيب عليهم إلا الله ثم ضمائرهم، باعتبارهم أهل البصيرة الثاقبة، والحكمة المنبثقة من تقوى الله وخشيته، فلم يكن لتلك الفتوى أي تأثير على القضاء الكويتي، فمهما بلغت البصمة الوراثية من أهمية ودعاية إعلامية، فإنها لا تخرجها عن كونها قرينة تخضع لسلطة المحكمة التي لها سلطة تقدير قوة العناصر التدليلية في القضايا الماثلة أمامها.

محاكم الكويت وموقفها من البصمة الوراثية:

وخير مثال على هذا الكلام السابق ذكره هو القضية رقم ٩٨/٦٩٧ بالمحكمة الكلية بالكويت، والتي انتهت في حكمها إلى رفض الدعوى وتحميل الزوج مصروفات الدعوى وأتعاب المحاماة، رغم أن تقرير البصمة الوراثية جاء فاضحاً للزوج الذي كان يطالب بنفي نسب ولديه من مطلقته، إلا أن المحكمة استبعدت هذا التقرير ولم تلتفت إليه.

وقائع الدعوى:

- أ. المدعي هو الزوج ضد المدعى عليهم؛ الزوجة "المطلقة"، ووكيل وزارة الداخلية، بصفته المدعى عليه الثاني، ووكيل وزارة الصحة، بصفته المدعى عليه الثالث.
- ب. طلب المدعي نفى نسب الولدين "م" + "ش" من مطلقته المدعى عليها الأولى، وذلك في مواجهة المدعى عليهما الثاني والثالث.
- ج. قال المدعي: إنه تقدم إلى لجنة دعاوى النسب وتصحيح الأسماء لنفي نسب ولديه من مطلقته المدعي عليها الأولى، ووافقت اللجنة على طلبه.
- د. قرر شهود المدعي أن المدعى عليها حضرت إلى بيت المدعي بعد حفل الزفاف في ١٠/٦/٩٣، ولم يختل بها بسبب العادات والتقاليد، غير أن شهود الزوجة نفوا هذا الكلام بأنها ذهبت لمنزله قبل الزفاف ومكثت لديه.

هـ. جاء بتقرير البصمة الوراثية "أنه طبقاً لأسس علم الوراثة تبين أنه يستبعد أن يكون كل من (الولد المدعو/م ... والبنت المدعوة/ ش ...) من نسل المدعي؛ نتيجة تزاوجه من المدعي عليها"، إلا أن المحكمة الكلية محكمة أول درجة استبعدت التقرير نهائياً؛ وذلك لأنه تعارض مع أدلة الشرع الأخرى، وهي الفراش والإقرار من الزوج باستخراج شهادة ميلاد الولدين، وتأخره في النفي الفوري للولد، الذي كان على الزوج أن يقوم به في خلال خمسة عشر يوماً من هذا التاريخ، طبقاً لنص المادتين ١٧٦/١٧٧ من القانون رقم ٨٤/٥١ في شأن الأحوال الشخصية.

ولما كان الزوج قد استخرج شهادة الميلاد، الأمر الذي عوّلت عليه المحكمة في حكمها برفض الدعوى، على اعتبار أنه إقرار منه واعتراف بنسبهما إليه، فقالت معقبة على تقرير البصمة الوراثية: "ولا ينال من ذلك ما انتهت إليه نتيجة تحليل الدم بأن لا يمكن ولادة الأبناء المطلوب نفي نسبهما نتيجة تزواج المدعي بالمدعية؛ لأنه لا يقبل من الزوج أن ينفي نسب الولد بعد إقراره بنسبه".^(١٠١)

هذا وقد شق هذا الحكم الأول طريقه إلى محكمة الاستئناف، فاستأنف الزوج طالباً الحكم له بنفي نسب الولدين السالف ذكرهما، على أساس أن الزوجة قد أقرت بحمل سابق من الغير قبل زواج المدعي بمطلقته، فأمرت المحكمة بإثبات نسب الولد المدعو/م ... لأبيه المدعي في القضية، وأقرت محكمة الاستئناف نفي نسب البنت المدعوة/ ش ... من أبيها، ليس على تقرير البصمة الوراثية، وإنما على إقرار من الزوجة أن البنت ليست من مطلقها المدعي في الدعوة، وذلك أمام لجنة دعاوى النسب؛ إذ كان الزوج قد تقدم بطلب إلى لجنة دعاوى النسب بدولة الكويت لنفي نسب الوالدين منه. وأثناء التحقيقات التي أجرتها اللجنة أقرت المدعي عليها - الزوجة - بأنها كانت حاملاً من آخر قبل الزواج، ثم عدلت عن إقرارها هذا في تاريخ لاحق في التحقيقات؛ حيث ارتأت اللجنة نفي نسب الوالدين إليه، واعتبرت محكمة الاستئناف نتيجة البصمة

الوراثية قرينة على اعتراف الزوجة بالزنا أمام لجنة دعاوى النسب. وأما الولد فحكمت بثبوت نسبه من الأب نتيجة دخول الأب بالمطلقة وولادته في مدة شرعية. (١٠٢)

غير أن قرار محكمة الاستئناف هذا، والقاضي بنفي نسب البنت من أبيها لم يلق قبولاً من محكمة التمييز الكويتية، على اعتبار أنه مخالف لقاعدة الولد للفراش، ومتضارب مع أدلة الشرع، وهي الفراش والإقرار، فضلاً عن ذلك فإن الثابت من الأوراق أنه تزوج من الزوجة بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢، وأنجبت له في ١٩٩٤/١/٤، أي بعد انقضاء مدة الحمل المعتقد بها قانوناً، طبقاً للمادة ١٦٦ من قانون الأحوال الشخصية الكويتي، ولم يقدّم أي دليل في الأوراق أنه لم يسلك الطريق الذي رسمه القانون في نفي نسب البنت، وهي خلال سبعة أيام من تاريخ الولادة، أو العلم بها، أو يتخذ إجراءات دعوى اللعان خلال الميعاد المقرر قانوناً قبل مضي خمسة عشر يوماً، طبقاً لنص المادتين ١٧٦ و ١٧٧ من قانون الأحوال الشخصية الكويتي.

جريدة دار العلوم
٢٩٤
العدد ٣٤

بالرغم من أنه لم ينازع في تحقق علمه بتاريخ ميلادها، فإن دعواه في هذا الصدد تكون غير مقبولة؛ ولهذه الأسباب حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً، وفي الموضوع تمييز الحكم المطعون فيه تمييزاً جزئياً فيما قضى به من نفي نسب البنت/ش... من المطعون ضده الأول، وتعديل الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعوى مع إلزام المستأنف المصروفات^(١٠٣). ولم تعقب محكمة التمييز الكويتية على تقرير البصمة الوراثية.

وهكذا يتضح لنا في النهاية أن أنظمة القضاء العربي إنما تقوم على الجزم واليقين، ولا تقوم على مجرد الظنون والاحتمالات.

ولما كانت البصمة الوراثية ما هي إلا مجرد خبرة يبدئها الخبير الفني في المختبر الجنائي، يبدى فيها رأيه حول واقعة مطلوب الكشف عنها، وأن الأخطاء يمكن أن تعترى البصمة الوراثية أثناء التحاليل البيولوجية، ونظراً لما تتصف به هذه البصمة الوراثية من تقنية عالية تتطلب خبرة عملية دقيقة حذرة ونشطة، وهو

ما لم يتوفر لكثير من الدول، نظرًا لهذا كله فإن القضاء العربي الإسلامي لم يعتبرها حجة قاطعة، وإنما هي قرينة ظنية تخضع لتقرير المحكمة وسلطانها في استخلاص الوقائع وتقدير أدلة الدعوى المطروحة أمامها.

وبذلك يرتفع نبراس الحق والعدل ﴿فذلكم الله ربكم الحق فماذا بعد الحق إلا الضلال﴾^(١٠٤)، ويتنصر لواء أهل القضاء على أهل الطب؛ لأنهم - أي أهل القضاء - هم أهل الحق والرشاد وأهل البصيرة الذين أمرهم الله تعالى بقوله: ﴿وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾^(١٠٥). والله تعالى أعلم.

خاتمة البحث

١- أن كل إنسان يتفرد بنمط خاص في التركيب الوراثي ضمن كل خلية من خلال جسده ، لا يشاركه فيه أي شخص آخر في العالم ، ويطلق على هذا النمط اسم : (البصمة الوراثية) ، وعي عبارة عن : البنية الجينية التفصيلية التي تدل - عند ذوي الاختصاص - على هوية كل فرد بعينه .

٢- تتسم البصمة الوراثية وتتمتع بمجموعة من الخصائص ، لعل من أبرزها : تعدد وتنوع مصادرها ، مما يجعل من الممكن عمل هذه البصمة من أي مخلفات آدمية سائلة (دم ، لعاب ، مني) ، أو أنسجة (لحم ، عظم ، جلد ، شعر) . وهذه الخاصة تغني عن عدم وجود آثار لبصمات الأصابع للمجرمين في مسرح الجريمة .

٣- تنتمي البصمة الوراثية إلى طائفة الأشخاص باعتبار أنها مواد وراثية تتواجد على أجزاء وأطراف آدمية ، وهذه الأجزاء - عند عامة الفقه الإسلامي وغالبية الفقه القانوني - تأخذ حكم أصحابها من حيث الحرمة والكرامة ، ويجب معاقبة كل من يعتدي عليها ، حتى ولو لم يترك هذا الاعتداء أثراً ، كاللطمة ، والوكزة ، والوجأة ، ونتف الشعر ...

٤- تعتبر البصمة الوراثية - وفقاً للتكييف الشرعي والقانوني - من قبيل القرائن الفعلية أو القضائية ، أو ما يطلق عليه الأدلة المادية أو العلمية ، وتأخذ حكمها وتنزل منزلتها .

٥- تتفق القوانين الوضعية - من حيث الجملة - وكذلك القضاء الوضعي ، مع ما ذهب إليه الفقهاء المحدثين من القول بجواز إعمال البصمة الوراثية في مجال إثبات النسب عند التنازع .

٦- لا يجوز استخدام البصمة الوراثية بهدف التأكد من صحة الأنساب الثابتة، لما قد يترتب عليه من سوء العشرة الزوجية ، وسوء العلاقات الاجتماعية ، وغير ذلك من مفسدات كثيرة .

٧- لا يجوز نفي النسب الثابت شرعاً إلا بطريق واحد رسمته الشريعة الإسلامية، وهو اللعان. وبالتالي ، فلا يجوز نفي النسب عن طريق البصمة الوراثية أو غيرها من الوسائل الأخرى.

٨- يتفق القانون الوضعي مع الفقه الإسلامي في جواز إثبات هوية اللقيط ومجهول النسب بموجب نتائج البصمة الوراثية ، حيث اعتبر الفقه الإسلامي العلامات والأمارات في جسم الإنسان والتي يعرفها الأفراد أو خاصة الشخص وأقرباؤه دليلاً على تحديد هوية الإنسان . ودليل ذلك : ق٥ ص٥ الصحابي الجليل أنس بن النضر ؓ فعندما استشهد في موقعة أحد .

المصادر والمراجع

١. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم بحاشية المصحف الشريف. وضع المعجم / محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر للطباعة والنشر - ط الثانية ١٤١١هـ ١٩٩١م.
٢. أحكام القرآن. لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ت ٣٧٠هـ - الناشر دار الكتاب العربي - ط الأولى - بدون تاريخ .
٣. صحيح مسلم . للإمام أبي الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦ - ٢٦١هـ) دار إحياء الكتب العربية - الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ ١٩٥٥م وطبعة أخرى لدار الفتح بدون تاريخ . وطبعة أخرى مع شرح النووي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - طبعة ثانية ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م .

٤. فيض القدير شرح الجامع الصغير . للمناوي ، عبد الرؤوف محمد تاج العارفين (٩٥٢ - ١٠٣١ هـ) طبع دار المعرفة - بيروت ١٣٥٧ هـ ١٩٣٨ م .
٥. مسند الإمام الشافعي . لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م .
٦. موطأ الإمام مالك . رواية يحيى بن يحيى الليثي - إعداد أحمد راتب عرموش - دار النفائس - بيروت - الطبعة التاسعة ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م . وطبعة أخرى لمصطفى البابي الحلبي - القاهرة - ط أولى ١٣٨٩ هـ ١٩٧٠ م .
٧. الاختيار لتعليل المختار . للشيخ عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي ، بتعليق الشيخ محمود أبو دققة - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م .
٨. البحر الرائق شرح كنز الدقائق . للإمام العلامة محرر المذهب النعماني وأبي حنيفة الثاني الشيخ زين الدين الشهير بابن نجيم - الطبعة الأولى - المطبعة العلمية - القاهرة - بدون تاريخ .
٩. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع . للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني ، المتوفي سنة ٥٨٧ هـ - الناشر زكريا علي يوسف - بدون تاريخ .
١٠. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق . للعلامة فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي - الناشر دار الكتاب الإسلامي - الطبعة الأولى - المطبعة الأميرية - ببولاق - مصر - ١٣١٣ هـ .
١١. حاشية ابن عابدين، المسماة: رد المحتار على الدر المختار - شرح تنوير الأبصار . للعلامة محمد أمين ، الشهير بابن عابدين - الطبعة الثالثة - المطبعة الكبرى الأميرية - ببولاق - القاهرة - ١٣٢٣ هـ .
١٢. شرح فتح القدير . للإمام كمال الدين محمد عبد الواحد السيواسي ، ثم السكندري ، المعروف بابن الهمام الحنفي ، المتوفي سنة ٦٨١ هـ على

الهداية شرح بداية المبتدى لشيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر
المرغيناني المتوفي سنة ٥٩٢ هـ - مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي -
الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ ١٩٧٠ م .

١٣ . المبسوط . لشمس الدين السرخسي - أول طبعة ظهرت على وجه
البيسطة لهذا الكتاب الجليل - مطبعة السعادة ١٣٢٤ هـ لصاحبها محمد
إسماعيل . بداية المجتهد ونهاية المقتصد . الإمام أبي الوليد محمد بن
أحمد بن رشد القرطبي (٥٢٠-٥٩٥) - ط رابعة ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م -
مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر .

١٤ . حاشية الدسوقي على الشرح الكبير . شمس الدين محمد عرفة
الدسوقي على الشرح الكبير لأبي البركات سيدي أحمد الدردير - طبع
بدار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه .

١٥ . شرح الخرشي . أبي محمد عبد الله محمد الخرشي ، على المختصر
الجليل للإمام أبي الضياء سيدي خليل ، وبهامشه حاشية العدوي - ط
ثانية ١٣١٧ هـ .

١٦ . أسنى المطالب شرح روض الطالب . للشيخ زكريا الأنصاري ،
المتوفي سنة ٩٢٦ هـ - طبعة دائر إحياء الكتب العربية - بيروت - بدون
تاريخ . وطبعة أخرى للمكتبة الإسلامية - بدون تاريخ .

١٧ . تحفة المحتاج لأدلة المنهاج . لابن الملقن ، عمر بن علي بن أحمد
بن محمد الأنصاري سراج الدين ابن حفص - دار حراء للنشر والتوزيع -
بمكة المكرمة ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م .

١٨ . روضة الطالبين . ليحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي ، محيي
الدين أبو زكريا النووي (٦٣١ - ٦٧٦ هـ) تحقيق عادل أحمد عبد
الموجود ، وعلى محمد عوض - الطبعة الأولى - بيروت - دار الكتب
العلمية ١٩٩٢ م . وطبعة أخرى للمكتب الإسلامي ببيروت إشراف زهير
الشاويش ١٤٠٥ هـ ٥٨٩١ م .

١٩. مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج . للشيخ محمد الشربيني
الخطيب في فقه الإمام الشافعي ، وبهامشه متن المنهاج لأبي زكريا يحيى
بن شرف النووي - مطبعة دار الكتب العربية الكبرى بمكة المكرمة - بدون
تاريخ .

٢٠. الآداب الشرعية والمنح المرعية . لابن مفلح ، محمد بن مفلح بن
محمد بن مفرح المقدسي ، شمس الدين أبو عبد الله (غ ٧٠٨ - ٧٦٣ هـ)
- مكتبة ابن تيمية - القاهرة - ١٩٨٧ م .

٢١. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن
حنبل . لشيخ الإسلام علاء الدين أبي الحسن علي سليمان المرداوي -
الطبعة الأولى ١٣٧٦ - ١٩٥٦ م .

٢٢. العدة شرح العمدة في فقه الإمام أحمد . لبهاء الدين عبد الرحمن بن
إبراهيم المقدسي - المطبعة السلفية ومكبتها - الروضة - القاهرة - طبع
على نفقة الشيخ علي بن الشيخ عبد الله الثاني - حاكم قطر - بدون تاريخ

٢٣. تفسير القرآن العظيم . للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن
كثير القرشي الدمشقي ، المتوفي سنة ٧٧٤ هـ . طبعة جديدة ، ومنقحة
مأخوذة من دار الكتب المصرية - بتقديم عبد القادر الأرناؤوط - مكتبة
دار الفيحاء بدمشق - ومكتبة دار السلام بالرياض - الطبعة الأولى
١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م .

٢٤. المغني مع الشرح الكبير . لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمود
قدامة ، المتوفي سنة ٦٣٠ هـ ، على مختصر الإمام أبي القاسم عمر بن
الحسين بن عبد الله ابن أحمد الخرقى ، المتوفي سنة ٣٣٤ هـ - مطبوع مع
الشرح الكبير لابن قدامة المقدسي - الطبعة الأولى - مطبعة المنار بمصر
سنة ١٣٤٨ هـ . وطبعة أخرى بدون الشرح الكبير - الناشر مكتبة الرياض -

- الحديثة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠ م - بتصحيح الشيخ محمد سالم محيسن ،
والشيخ شعبان محمد إسماعيل .
- ٢٥ . نيل المآرب بشرح دليل المطالب على مذهب الإمام المبجل أحمد
ابن حنبل . للتغلب ، عبد القادر بن عمر بن أبي تغلب الشيباني الدمشقي
- مكتبة الفلاح بالكويت ١٩٨٣ م .
- ٢٦ . الإجماع . لابن المنذر النيسابوري - تحقيق أبو حماد صغير أحمد -
الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م - دار طيبة بالرياض .
- ٢٧ . العلم وآداب العالم والمتعلم . للإمام محيي الدين يحيى بن شرف
النووي - تحقيق عبد الله بدران - طبعة أولى ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م - دار
الخير للطباعة والنشر - بيروت .
- ٢٨ . مختصر أحكام المعاملات الشرعية . للأستاذ علي الخفيف - الطبعة
الرابعة - القاهرة ١٣٧١ هـ ١٩٥٢ م - بدون ناشر .
- ٢٩ . الموسوعة الفقهية الكويتية . إصدار وزارة الأوقاف والشؤون
الإسلامية - الكويت - الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م .
- ٣٠ . أصول الفقه . للشيخ محمد الخضري - المكتبة التجارية الكبرى -
مصر - بدون تاريخ .
- ٣١ . الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار . للحازمي ، محمد بن
موسى عثمان بن حازم الهمذاني ، زين الدين أبو بكر (٥٤٨-٥٨٤ هـ) -
طبعة بيروت - دار إحياء التراث العربي - بدون تاريخ . وطبعة أخرى -
المنيرية - القاهرة - بدون تاريخ .
- ٣٢ . تاج العروس . للإمام السيد مرتضى الزبيدي - المطبعة الخيرية -
الجمالية - مصر ١٣٠٦ هـ .
- ٣٣ . القاموس المحيط . العلامة الشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب
الفيروزآبادي الشيرازي - ط الثانية - المطبعة الحسينية - مصر ١٣٩٩ هـ
١٩٧٩ م .

٣٤. بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام . للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني - مطبوع مع كتاب سبل السلام شرح بلوغ المرام - دار الحديث - القاهرة ١٩٧٩ م.
٣٥. لسان العرب . لابن منظور ، جال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور ، المتوفي سنة ٧١١ هـ - طبعة دار المعارف - القاهرة - طبعة جديدة محققة ومشكولة .
٣٦. المعجم الوجيز. مجمع اللغة العربية - ط أولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م - مطابع شركة الإعلانات الشرقية - دار التحرير للطباعة والنشر .
٣٧. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمتعربين والمستشرقين. لخير الدين الزركلي - طبعة بيروت - دار العلم للملايين - الطبعة العاشرة سبتمبر ١٩٩٢ م .
٣٨. توظيف العلوم الجنائية لخدمة العدالة . للمقدم الدكتور / بدر خالد الخليفة - الطبعة الأولى ١٩٩٦ م - جامعة الكويت - تقديم عبد الله زكريا الأنصاري .
٣٩. الجنسية الكويتية - دراسة للنظرية العامة للجنسية وللمرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ م بشأن الجنسية الكويتية وتعديلاته .
٤٠. إثبات النسب بالبصمة الوراثية . للدكتور / محمد سليمان الأشقر - وهو بحث مقدم للندوة الفقهية الحادية عشرة المنبثقة من أعمال المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت من ٢٣ : ٢٥ جمادي الآخرة ١٤١٩ هـ الموافق ١٣ : ١٥ أكتوبر ١٩٩٨ م .
٤١. إثبات النسب بالبصمة الوراثية . للشيخ محمد مختار السلامي - وهو بحث مقدم للندوة الفقهية الحادية عشرة المنبثقة من أعمال المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت من ٢٣ : ٢٥ جمادي الآخرة ١٤١٩ هـ الموافق ١٣ : ١٥ أكتوبر ١٩٩٨ م .

٤٢. البصمة الوراثية ومدى حجيتها في إثبات النسب . للدكتور / سعد العنزي ، وهو بحث مقدم للندوة الفقهية الحادية عشرة المنبثقة من أعمال المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت من ٢٣ : ٢٥ جمادي الآخرة ١٤١٩ هـ الموافق ١٣ : ١٥ أكتوبر ١٩٩٨ م .
٤٣. دور البصمة الوراثية . للدكتورة / صديقة العوضي - وهو بحث مقدم للندوة الفقهية الحادية عشرة المنبثقة من أعمال المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت من ٢٣ : ٢٥ جمادي الآخرة ١٤١٩ هـ الموافق ١٣ : ١٥ أكتوبر ١٩٩٨ م .
٤٤. ملخصات لبحوث إليك جفري عن مراحل اكتشافه للبصمة الوراثية اعتباراً من ١٩٨٥ م .
٤٥. سنن ابن ماجة. للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (٢٠٧ - ٢٧٥ هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر للطباعة والنشر - بدون تاريخ . وطبعة أخرى بتحقيق خليل مأمون شيحا ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م ط دار المعرفة - بيروت .
٤٦. سنن أبي داود . للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (٢٠٢ - ٢٧٥ هـ) بتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار إحياء التراث العربي - بدون تاريخ . وطبعة أخرى بتحقيق عزت عبيد دعاس - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - طبعة أولى ١٩٧٣ م . وطبعة أخرى بتعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد - دار ابن حزم - بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م . وطبعة أخرى للدار المصرية اللبنانية - القاهرة ١٤٠٨ هـ - ١٩٩٨ م .
٤٧. سنن الترمذي وهو الجامع الصحيح . لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (٢٠٩ - ٢٩٧ هـ) طبعة دار الحديث - القاهرة - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . وطبعة البابي الحلبي - ط ١٣٨٥ هـ ١٩٦٥ م . وطبعة

أخرى بشرح ابن العربي المالكي - دار الكتاب العربي - بيروت - بدون تاريخ.

٤٨. السنن الكبرى . للحافظ أبي بكر أحمد بن حسين بن علي البيهقي ، ت

٤٥٨ هـ - طبعة أولى - مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد

الدكن - الهند ١٣٥٤ هـ. وطبعة دار المعرفة - بيروت - لبنان .

٤٩. صحيح البخاري . لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن

المغيرة ، البخاري الجعفري - المكتبة التوفيقية - القاهرة - بدون تاريخ .

وطبعة أخرى مع فتح الباري لابن حجر - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - دار

إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان . وطبعة أخرى مع الفتح أيضاً

بتحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز، والأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي - دار

الكتب العلمية - بيروت - وهي طبعة مرقمة الأحاديث. وطبعة أخرى مع

الفتح - المكتبة السلفية - المدينة المنورة - بدون تاريخ.

الهوامش والإحالات :

(١) أصول الفقه الإسلامي - دكتور أحمد فراج حسين - طبعة أولى ٢٠٠٠ - دار الهدى

للمطبوعات - الإسكندرية - ص ٤٣ .

(٢) سورة ص - آية (٨٧ - ٨٨) .

(٣) مجلة الإعجاز العلمي - عبد المجيد الزنداني - العدد العاشر - رجب ١٤٢٢ - رابطة

العالم الإسلامي - مكة المكرمة - ص ٤

(٤) سورة فصلت - آية (٥٣) .

(٥) الإعجاز العلمي في القرآن الكريم - محمد السيد أرناؤوط - مكتبة مدبولي - القاهرة -

١٩٩٨ - ص ٦٠ .

(٦) سورة فصلت - آية (٥٣) .

(٧) الأجوبة النافعة عن المسائل الواقعة - هيثم بن جواد الحداد - المرجع السابق - ص

٣٥٠ .

(٨) طريق الوصول إلى العلم المأمول بمعرفة القواعد والضوابط والأصول - عبد الرحمن

ناصر السعدي - بدون طبعة وتاريخ - دار البصيرة - الإسكندرية - ص ٥٩ .

- (٩) المنجد في اللغة والإعلام، المطبعة الكاثوليكية ودار المشرق، بيروت، الطبعة الثامنة والثلاثون، ٢٠٠٠م، ص ٤٠، مادة بصم.
- (١٠) العلامة ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٩م، الجزء الأول، ص ٤٢٣.
- (١١) سعدي أو جيب، القاموس الفقهي لغةً واصطلاحاً، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ص ٣٧٧.
- (١٢) مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، شركة الإعلانات الشرقية، مصر، ١٩٨٠م، مادة ورت، ص ٦٦٤.
- (١٣) ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني، الكويت، المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، ٢٣ - ٢٥ جمادى الآخرة ١٤١٩هـ / ١٣ - ١٥ أكتوبر ١٩٨٨)، الجزء الثاني، ٢٠٠٠م، ص ١٠٥٠.
- (١٤) انظر: القرار السابع بشأن البصمة الوراثية ومجالات الاستفادة منها، الدورة السادسة عشرة، (٢١-٢٦/١٠/١٤٢٢هـ - ٥/١٠/٢٠٠٢م)، المجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة.
- (١٥) سعد الدين مسعد الهلالي، البصمة الوراثية وعلائقها الشرعية، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص ٢٥، ٣٥.
- (١٦) دكتور أبو الوفا محمد إبراهيم، مدى حجية البصمة الوراثية في الإثبات الجنائي في القانون الوضعي والفقهاء الإسلامي، بحث مقدم لمؤتمر «الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون»، ٥-٧ مايو ٢٠٠٢م، جامعة الإمارات، كلية الشريعة والقانون، المجلد الثاني، ص ٦٨٥.
- (١٧) دكتور رمسيس بهنام، البوليس العلمي أو فن التحقيق، منشأة المعارف، إسكندرية، ١٩٩٩م، ص ١٥٠.
- (١٨) دكتور وهبة الزحيلي، البصمة الوراثية ومجالات الاستفادة منها، بحث مقدم إلى الدورة السادسة عشرة للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، من (٢١-٢٦/١٠/١٤٢٢هـ، الموافق ٥-٧/١٠/٢٠٠٢م)، ص ٥.
- (١٩) دكتورة عائشة سلطان المرزوقي، إثبات النسب في ضوء المعطيات العلمية المعاصرة، «رسالة دكتوراه»، جامعة الأزهر، كلية دار العلوم، ٢٠٠٠م، ص ٣٠٥.

(٢٠) دكتور عبد الله عبد الغني غانم، دور البصمة الوراثية في مكافحة الجريمة، بحث مقدم لمؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون، (٢٢-٢٤ صفر ١٤٣٣هـ / ٥-٧ مايو ٢٠٠٢م)، جامعة الإمارات، كلية الشريعة والقانون، المجلد الثالث، ص ١٢٢٩.

(٢١) مقدمة في فحص الحمض النووي الديوكسي ريبوزي في مجال البحث الجنائي، الناشر سي آر سي، ١٩٩٧، ص ١٦١ - ١٧٣.

(٢٢) ولو أردنا الدقة في التعبير، فإن البصمة الوراثية يمكن أن تتكرر بنسبة واحد لكل مليون بليون شخص في غير الأقارب، كما أن هذا الاحتمال تبلغ نسبته واحد إلى ثمانية آلاف من الأقارب، ربما أن سكان الكرة الأرضية لا يستعدون الستة مليارات نسمة، فإن التشابه والتكرار يكون مستحيلاً، وهذه المادة الوراثية التي تشكل كيائنا وصفاتنا وهويتنا لا يزيد وزنها على ستة من مليون من الجراثيم، وربما كل فرد منا ينشأ من خلية واحدة تسمى (الزيجوت)، وهي ناتج التقاء الحيوان المنوي بالبويضة، ثم يتضاعف D.N.A في الخلايا؛ لتصبح حوالي ستين ألف بليون خلية، وإذا جمعنا كل الدنا (D.N.A) الستة مليارات نسمة، فإن وزنه لن يزيد على ٣٦ ملليجراماً! ولك أن تتخيل عزيزي القارئ مادة بهذه الضآلة تتحكم في مصائرنا، وترسم خريطة أحلامنا ومستقبلنا، وتثبت هويتنا، إنها ببساطة بصمة الحياة ولغزه في نفس الوقت.

(راجع حكاية D.N.A من ملابس مونيكا الداخلية حتى شعر صدام، د/خالد منتصر، مقال مأخوذ من الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

(٢٣) الاستساخ والإنجاب بين تجريب العلماء وتشريع السماء، د/كارم السيد غنيم، ص ١١٩، الطبعة الأولى، عام ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م، الناشر دار الفكر العربي، القاهرة.

(٢٤) تتعدد المواضع التي قد يعثر فيها المحققون على عينة البصمة الوراثية في مسرح الجريمة، كما أن كل موضع من هذه المواضع يسمح بالبحث عن مصدر محدد من مصادر البصمة الوراثية، ومن أهم وأبرز هذه المواضع ما يلي: أ- في علامات العض الموجودة على جسد الضحية، أو المنطقة التي قام مرتكب الجريمة بلعقها. ب- في خدوش الأظافر ... يتم البحث عن دم أو خلايا جلدية. ج- المنطقة الخارجية أو الداخلية من مانع الإنجاب المطاطي، يتم البحث عن السائل المنوي والخلايا الجلدية. د- في البطانيات ومفارش الأسرة والوسائد أو غيرها من الأغذية، يتم البحث عن السائل المنوي والعرق والشعر واللعاب. هـ- في الملابس الداخلية التي كانت الضحية ترتديها قبل أو بعد الاعتداء عليها يتم البحث عن الشعر والسائل المنوي والدم والعرق. و- في القبعات أو

الأقنعة يتم البحث عن الخلايا الجلدية والشعر أو اللعاب أو السائل المنوي. ح- في أعقاب السجائر وأعواد تنظيف الأسنان، أو حافة الزجاجاة أو العلبة أو الكأس يتم البحث عن اللعاب.

انظر: استخدام البصمة الوراثية في المجال الجنائي: د/معتز محيي عبد الحميد، مقال مأخوذ من الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

(٢٥) هذا وقت أثبتت البحوث العلمية إمكانية استخلاص البصمة الوراثية من العظام الأدمية التي مضي عليها ما يقارب من ٣٠٠ عام، والاستعراف على هوية أصحابها الحقيقيين، كما أظهرت الدراسات العلمية نتائج إيجابية في استخلاص البصمة الوراثية من الأسنان والعظام التي مضي على تخزينها من عشرة أشهر إلى عشرين سنة، وإجراء البصمة الوراثية للتعرف على أصحابها، كما أثبتت التجارب أن هذه الأجزاء من الجسم قليلة التعفن والتحلل، وأكثر فائدة من الأنسجة والحشوات. انظر: توظيف العلوم الجنائية لخدمة العدالة، د/بدر خالد الخليفة، ص ٧٥، الطبعة الأولى، عام ١٩٩٦م، الكويت.

(٢٦) د/كارم السيد غنيم، المرجع السابق، ص ١١٩، بصمة الدنا والعلم ومحقق الهوية الأخير، د/إريك لاند، ضمن كتاب الشفرة الوراثية للإنسان، ص ٢١٢-٢٢٥ بتصرف، حيث ذكر جميع خصائص البصمة الوراثية بصور متفرقة.

(٢٧) البصمة الوراثية للحامض النووي كأحد الأساليب العلمية الحديثة في مكافحة الجريمة، د/لمياء فتحي عوض، بحث مقدم إلى المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، برنامج الكشف عن الجريمة الوسائل العلمية الحديثة، الدورة الثانية والأربعون، ص ٧، البصمة الوراثية ودورها في الإثبات الجنائي: أحمد ممدوح حجازي، بحث مقدم إلى المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، برنامج الكشف عن الجريمة بالوسائل العلمية الحديثة، الدورة الثانية والأربعون، ص ٢٠.

(٢٨) د/عبد الرحمن أحمد الرفاعي، المرجع السابق، ص ١١١، د/يوسف بالعيوني، المرجع السابق، ص ٢٥٥.

(٢٩) هذا ونظرًا لأهمية عينات الحامض النووي في الكشف عن المجرمين؛ فإن عملية جمعها وحفظها تعتبر مهمة للغاية، وذلك منعا لإفساد الأدلة أو تلوينها.

(٣٠) انظر: بعد البصمة وأدلة الطب الشرعي الحمض النووي، حاتم صادق، مقال مأخوذ من الإنترنت.

(٣١) انظر: البصمة الوراثية، د/عبد الرشيد محمد أمين قاسم.

(٣٢) البصمة الوراثية كشف الحقائق أم بداية المأزق، المجلة الطبية، تكنولوجيا الطب، مقال مأخوذ من الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

(٣٣) انظر: في هذا الموضوع كتاب الشفرة الوراثية للإنسان، القضايا العلمية لمشروع الجينوم البشري، تحرير دانييل كيفلس وليروي هود، ترجمة الدكتور/أحمد مستجير، سلسلة كتب عالم المعرفة، ٢١٧، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)، وما تضمنه هذا الكتاب من البحوث التالية:

- ١- السياسة التاريخية للطاقي الوراثي البشري لدانييل كيفلس، ص ١٣ وما بعدها.
- ٢- تاريخ الأسس العلمية والتكنولوجية لخرطنة الجينات، لهوارس فريلاندا، ص ٥١ وما بعدها.
- ٣- رؤية للكأس العلمية والتكنولوجية لخرطنة الجينات، لهوارس فريلاندا، ص ٥١ وما بعدها.

- ٤- طب أسامه الدنا، الوقاية والعلاج، لتوماس كاسكي، ص ١٣٢ وما بعدها.
 - ٥- البيولوجيا والطب في القرن الواحد والعشرين، لهود، ص ١٥٧ وما بعدها.
 - ٦- بصمة الدنا، العلم والقانون ومحقق الهوية الأخير، لإيريك لاندرو، ص ٢١١ وما بعدها.
 - ٧- الطبع والتطبيع ومشروع الجينوم البشري، لإيفلين فوكس، ص ٣٠٩ وما بعدها.
- انظر أيضًا في هذا الموضوع بحوث الندوة الوراثية والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني رؤية إسلامية، والتي عقدتها المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت من ١٣-١٥ أكتوبر ١٩٩٨ منها دور البصمة الوراثية للدكتورة صديقة العوضي، الجينوم البشري للدكتور عمر الألفي، وقراءة الجينوم للدكتور حسان حتحات، نظرة فاحصة للفحوصات الطبية الجينية، للدكتور محمد علي البار، البصمة الوراثية (بصمة الدنا)، ومدى حجيتها في إثبات البنوة للدكتور سفيان محمد العسولي.

(٣٤) تاريخ الأسس العلمية والتكنولوجية لخرطنة الجينات، ص ٥٢، من كتاب الشفرة الوراثية للإنسان.

- (٣٥) المرجع السابق، ص ٥٣، د. حسان حتحات، ص ٤، د. ناصر الميمان، ص ٤، والترجيلبرت في رؤية للكأس المقدسة، ص ١٠١، من كتاب الشفرة الوراثية للإنسان، والنوتيدة: وحدة فرعية من الدنا تتألف من قاعدة نتروجينية: (أدنين، جوانين، ثايمين أو سيتوزين في الدنا - وأدنين، جوانين، يوراسيل في الرنا، ترتبط آلاف النواتيدات لتشكل جزيئات الدنا أو الرنا، الشفرة الوراثية للإنسان، معجم الكلمات العسيرة، ص ٤١٢.

- (٣٦) الرفليب هو تباين طول شظايا التحديد. وهذا التباين يظهر بين الأفراد في حجم شظايا الدنا التي تقطعها إنزيمات تحديد معينة، تستخدم التباينات هذه كواسمات على الخرائط الفيزيائية، وخرائط الارتباط الوراثي، وتنتج الرفليبات عادة عن طفرة في موقع قطع، الشفرة الوراثية للإنسان، معجم الكلمات العسيرة، ص ٤٠٥.
- (٣٧) العلم والقانون ومحقق الهوية الأخير، لإريك لاندرو، ص ٢١١، ٢١٢، من كتاب الشفرة الوراثية للإنسان.
- (٣٨) انظر: بحوث البروفسور جفري وإنجازات شركة «سل مارك» في المطلب السادس.
- (٣٩) انظر: البصمة الوراثية وتأثيرها على النسب، بحث مقدم للمجمع الفقهي، مكة المكرمة، الدورة السادسة عشرة، ص ٩ وما بعدها، تقنيات البصمة الوراثية، لعبد القادر الخياط.
- (٤٠) دكتور محمد الأشقر، إثبات النسب بالبصمة الوراثية، ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني، الكويت (٢٣-٢٥ جمادى الآخرة ١٤١٩هـ، الموافق ١٣-١٥ أكتوبر ١٩٩٨م)، الجزء الأول، ص ٤٥٨.
- (٤١) انظر: إثبات النسب بالبصمة الوراثية، د. محمد الأشقر، الجزء الأول، ص ٤٥٨، والبصمة الوراثية من منظور الفقه الإسلامي، علي القره داغي، الدورة السادسة عشرة للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، (٢١-٢٦/١٠/١٤٢٢هـ، الموافق ٥-١٠/١/٢٠٠٢م)، ص ٣٦. والبصمة الوراثية في ضوء الإسلام، د. عبد الستار فتح الله سعيد، الدورة السادسة عشرة للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، (٢١-٢٦/١٠/١٤٢٢هـ، الموافق ٥-١٠/١/٢٠٠٢م)، ص ١٨.
- (٤٢) المعجم الوسيط، المصباح المنير، لسان العرب، لابن منظور، مادة: لفظ.
- (٤٣) سورة القصص، الآية: ٨.
- (٤٤) سورة يوسف، الآية: ٣٦.
- (٤٥) سورة الزمر، الآية: ٣٠.
- (٤٦) الفقر.
- (٤٧) بدائع الصنائع (١٩٧/٦)، تبين الحقائق، للزليعي (٢٩٧/٣)، فتح القدير (١١٠/٦)، الاختيار لتعليل المختار (٣٩/٣).
- (٤٨) الشرح الصغير (١٧٨-١٧٩)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١٢٤/٤)، مواهب الجليل (٨٠/٦).
- (٤٩) قليوبي وعميرة (١٢٣/٣)، مغني المحتاج (٤١٨/٢).

(^{٥٠}) المغني والشرح الكبير (٣٧٤/٦)، كشف القناع (٢٢٦/٤)، منتهى الإرادات (٤٨١/٢) - (٤٨٢).

(^{٥١}) تبين الحقائق، للزيلعي (٢٩٧/٣).

(^{٥٢}) الشرح الصغير (١٧٨/٤).

(^{٥٣}) الإنصاف (٤٣٢/٦).

(^{٥٤}) بداية المجتهد (٣٠٩/٢)، الاختبار (٢٩/٣)، قليوبي وعميرة (١٢٣/٣)، المغني والشرح الكبير (٣٧٤/٦)، الشرح الصغير (١٧٨/٤).

(^{٥٥}) مغني المحتاج (٤١٨/٢).

(^{٥٦}) المغني والشرح الكبير (٣٧٤/٦).

(^{٥٧}) المرجع السابق، المحلي (٢٧٣/٨-٢٧٤).

(^{٥٨}) بدائع الصنائع (١٩٨/٦)، الاختيار لتعليق المختار (٣٩/٣).

(^{٥٩}) لسان العرب، المعجم الوسيط، مادة: نسب.

(^{٦٠}) سورة النساء، الآية: ٢٣.

(^{٦١}) سورة المؤمنون، الآيات: ٥-٧.

(^{٦٢}) سورة المجادلة، الآية: ٢.

(^{٦٣}) سورة الأحزاب، الآيتان ٤، ٥.

(^{٦٤}) أدلة ثبوت النسب في الفقه الإسلامي كثيرة أهمها الفرائض والبينة والإقرار والقيافة، ولكل من هذه الأدلة شروط مبسطة في كتب الفروع، وأهم تلك الشروط أن لا تخالف دليل العقل أو الشرع، فلو كان الزوج صغيراً ابن سبع سنين وأنت زوجته بولد فلا عبرة للفرائض، وإذا أقر شخص بأن فلاناً ابنه وهو يقاربه في السن لا يقبل الإقرار وهكذا.

(^{٦٥}) قال ابن حجر: رواه الحاكم من طريق الشافعي، وصححه ابن حبان وأعله البيهقي، بلوغ المرام مع سبل السلام (٩٦١/٣)، رقم (٩٠٢)، يقول ابن حجر: في الصحيحين عن ابن عمر، أن النبي (ﷺ) نهى عن بيع الولاء وهبته، بلوغ المرام مع سبل السلام (٨٠٦/٣) رقم (٧٤٩)، قال الصنعاني: والولاء هو ولاء العتق، وهو إذا مات المعتق ورثه معتقه، والولاء كالنسب لا يزول بالإزالة، سبل السلام (٨٠٦/٣).

(^{٦٦}) أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه، وصححه ابن حبان من حديث أبي هريرة، بلوغ المرام مع سبل السلام (١١٢٠/٣)، رقم (١٠٣٤).

(٦٧) قال ابن حجر: أخرجه البيهقي وهو حسن موقوف، بلوغ المرام مع سبل السلام (١١٢١/٣)، رقم (١٠٣٥).

(٦٨) سبل السلام (١٢١١/٣) أقول: وفي هذا الإجماع نظر. صحيح أجمع الفقهاء على أنه لا يجوز نفي الولد بالفراش إلا باللعان، ولكنهم اختلفوا في شأن نفيه بالإقرار، حيث يفرق الحنفية بين الاستيلاء والنكاح، فيجوز للسيد أن ينفي ولده من أمته بعد إقراره؛ لأن فراشها ضعيف يملك نقله بالتزويج، بخلاف المنكوح؛ حيث لا ينتفي نسب ولدها إلا باللعان لتأكد الفراش، واشترط بعضهم لصحة نفي الولد بالاستيلاء أن لا يعارض حكمًا قضائيًا به، وأن لا يتناول الزمان قبل النفي، مجمع الأنهر (٥٣٦/١).

ويذكر ابن عابدين أنه يصح رجوع المقر عما أقر فيما سوى الإقرار بالنبوة والأبوة والزوجية وولاء العتاقة، قال: وفي شرح السراجية أنه بالتصديق يثبت النسب فلا ينفع الرجوع، حاشية ابن عابدين (٤٦٦/٤) وما بعدها.

ويرى الجمهور من المالكية والشافعية في الأصح والحنابلة: أنه لا يجوز بالإقرار بالنسب؛ لأنه ثبت بحجة شرعية فلا يزول، وفي وجه للشافعية يجوز الرجوع عن الإقرار بالنسب إذا وافقه المقر له.

انظر في فقه الجمهور: بداية المجتهد (١١٧/٢)، المذهب (٢٤٥/٢، ٣٥١)، المغني (٢٠٦/٥).
(٦٩) صحيح البخاري مع فتح الباري، حديث رقم (٤٣٢٦)، ج (٥٦/٨)، كتاب المغازي (٦٢/١٢)، كتاب الفرائض، صحيح مسلم بشرح النووي (٥٢/٢)، حديث رقم (١١٤)، كتاب الإيمان.

(٧٠) سورة البقرة، الآيتان: ١٥٩، ١٦٠.

(٧١) سورة النساء، الآية: ٩٤.

(٧٢) سورة هود، الآية: ١٧.

(٧٣) القيافة مصدر قاف بمعنى تتبع أثره ليعرفه، والقائف هو الذي يتبع الآثار ويعرفها، ويعرف شبه الرجل بأخيه وأبيه، لسان العرب، المعجم الوسيط، مادة: قوف، ويقول الجرجاني: القائف هو الذي يعرف النسب بفراسته ونظره إلى أعضاء المولود، التعريفات، ص (١٧١)، ويقول ابن رشد: القافة عند العرب هم قوم كان عندهم معرفة بفصول تشابه أشخاص الناس، بداية المجتهد (٣٥٩/٢).

(٧٤) وهي الدعوى لإثبات و نفي النسب؛ حيث لا تعترف الحنفية بالقيافة، مجمع الأنهر (٢٨٤/٢)، سبل السلام (١٤٩٢/٤).

(٧٥) قال ابن حجر: رواه أحمد والأربعة إلا النسائي، وصححه أحمد والحاكم، بلوغ المرام مع سبل السلام (١٠١٤/٣)، رقم (٩٤٥)، ولا يعارض حديث ابن عباس هذا بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي (ﷺ) رد ابنته زينب على أبي العاص بن كاهن، رواه الترمذي وقال: حديث ابن عباس أجود إسنادًا، والعمل أجود على حديث عمرو بن شعيب، بلوغ المرام مع سبل السلام (١٠١٦/٣)، رقم (٩٤٦)، قال الصنعاني: وقد ضعف أحمد حديث عمرو، فلا يعارض حديث ابن عباس، سبل السلام (١٠١٦/٣).

(٧٦) سورة الكهف، الآية: ٢٩.

(٧٧) سورة الكافرون، الآيات: ٦-١.

(٧٨) سورة البقرة، الآية: ١٩١.

(٧٩) سورة البقرة، الآية: ٢١٧.

(٨٠) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب من شك إمامه إذا طول، ج (٢٠٠/٢).

(٨١) سورة النور، الآيات: ٢١-١٩.

(٨٢) سبق تعريف التهمة وبيان اعتبار الشريعة الإسلامية لها بالاستبراء إذا كانت قائمة على وجه، راجع سابقًا موقف الشريعة الإسلامية من استبراء التهمة بالجريمة.

(٨٣) سبق تعريف القیافة في الفرع الأول مع بيان حكم التحقق الفردي للنسب.

(٨٤) يلاحظ أن هذا أحد القولين عن مالك، والقول الآخر أنه يقضي بالقافة في ملك اليمين لا في النكاح. أما في النكاح فيقرع بين المتنازعين، بداية المجتهد (٣٥٩/٢، ٣٦٠)، وانظر في فقه المذاهب: بلغة السالك (٤٦١/٢)، الفروق (٩٩/٤)، مواهب الجليل (٢٤٧/٥)، بداية المجتهد (٣٥٩/٢)، الأم (٢٤٨/٦)، مغني المحتاج (٤٨٩/٤)، نهاية المحتاج (٣٧٥/٨)، حاشية الجمل (٤٣٥/٥)، المقنع مع حاشيته (٣٠٦/٢)، المغني (٤٨٣/٧)، منتهى الإرادات (٢٢٤/٣)، الطرق الحكمية ص (٢٢٢)، المحلى (٤٢٧/١١)، سبل السلام (١١٤٩/٣)، (١٤٩٢/٤)، فتح الباري (٥٦/١٢)، وللجمهور تفصيل في شروط القیافة أحيل قراءتها من كتب الفروع، وقالوا: إن ألحقت القافة الولد بأحدهما لحق به، وإن ألحقته بهما لحق بهما، ولا يلحق بأكثر من أم واحدة، وإن نفته القافة عنهم أو لم يوجد قافة قيل: يضيع نسبه، وهو قول أبي بكر من الحنابلة، وقيل: يترك حتى يبلغ فينتسب إلى ما شاء منهم، وهو مذهب الشافعية - على المعتمد - وبعض الحنابلة، وقيل تُجرى القرعة، وهو مذهب المالكية والظاهرية. هذا وقد ذهب الحنابلة - في المعتمد - وبعض الشافعية إلى أنه يجوز

- أن يكون للابن أبوان فقط، وقيل: ثلاثة، بداية المجتهد (٣٥٩/٢)، وروضة الطالبين (٤٣٩/٥)، العدة شرح العمدة، ص (٤٤٤)، والمغني (٧٧٣/٥)، والمحلي (٤٢٧/١١).
- (^{٨٥}) انظر الحديث برواياته في البخاري مع فتح الباري (٥٦/١٢)، صحيح مسلم (١٠٨٢/٢)، سنن أبي داود أبي داود (٧٠٠/٢) من قول أحمد بن صالح، بلوغ المرام مع سبل السلام (١٤٩٢/٤)، رقم (١٣٣١)، قال الصنعاني: وأم أسامة هي أم أيمن كانت حبشية وصيفة لعبد الله والد النبي (ﷺ) ويقال: كانت من سبي الحبشة الذين قدموا زمن الفيل، فصارت لعبد المطلب، فوهبها لعبد الله والد النبي (ﷺ)، وتزوجت قبل زيد عبداً الحبشي فولدت له أيمن، فكثرت به واشتهرت بكنيتها، واسمها: بركة. سبل السلام (١٤٩٢/٣).
- (^{٨٦}) قال ابن حجر الحديث متفق عليه، بلوغ المرام مع سبل السلام ٦/٣ رقم ٠٣٠، وانظر: الحديث في صحيح مسلم ٣٣/٢. والأكحل هو الذي منابت أجفانه كلها سود كأن فيها كحلاً، والجعد: بفتح الجيم وسكون العين - هو من الرجال القصير، والسبط: بفتح السين وكسر الباء: هو الكامل الخلق من الرجال. سبل السلام ٧/٣.
- (٨٧) صحيح البخاري مع فتح الباري ٢٢٨/١، صحيح مسلم ٢٥١/١، بلوغ المرام مع سبل السلام ١٣٨/١ رقم ١٠٠.
- (٨٨) نيل الأوطار ٨٢/٧.
- (٨٩) سبل السلام ٨٢/٧.
- (٩٠) الموطأ ٢/٢٥، المتتقي شرح الموطأ ٥/٦، باب القضاء بإلحاق الولد لأبيه، سبل السلام ٤٩٣/٤.
- (^{٩١}) سبل السلام ٤٩٣/٤.
- (^{٩٢}) الفروق ٩٩/٤، الطرق الحكيمة، ص ٢٢٢.
- (^{٩٣}) انظر في فقه الحنفية: بدائع الصنائع ٢٤٢/٦، المبسوط ٧٠/٧، شرح معاني الآثار ٦/٣، فتح القدير ٥/٥، وللهادوية: سبل السلام ٤٩٣/٤، وللشيعية بالترتيب المذكور، الروضة البهية ٢٢٦/٢، البحر الزخار ٤٤/٣، كتاب الجامع ٦٥/٢. هذا وذكر ابن رشد أن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة قال: يجوز أن يكون ابناً لثلاثة إن ادعوه، بداية المجتهد ٣٥٩/٢.
- (^{٩٤}) روي الحديث في الصحيحين عن عائشة وأبي هريرة، وعن ابن مسعود عند النسائي، وعن عثمان عند أبي داود، بلوغ المرام مع سبل السلام ٤٧/٣، صحيح البخاري مع فتح الباري ٢٧/٢، صحيح مسلم ٨٠/٢.

(^{٩٥}) روى الحديث في الصحيحين عن عائشة وعن أبي هريرة، وعن ابن مسعود عند النسائي، وعن عثمان عند أبي داود، بلوغ المرام مع سبل السلام ٤٧/٣، صحيح البخاري مع فتح الباري ٢٧/٢، صحيح مسلم ٢/٨٠.

(^{٩٦}) سورة النساء، الآية: ١١.

(^{٩٧}) سورة الإسراء، الآية: ٢٣.

(^{٩٨}) قال ابن رشد بعد أن حكى قول البعض من الجمهور: إنه يجوز أن يكون للابن الواحد أبوان، وقول محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة: إنه يجوز أن يكون للابن الواحد ثلاثة آباء - قال: هذا كله تخليط وإبطال للمعقول والمنقول. بداية المجتهد ٣٥٩/٢.

(^{٩٩}) دكتور بدر خالد الخليفة، توظيف العلوم الجنائية لخدمة العدالة، مرجع سابق، ٨، وانظر: دكتور بدر خالد الخليفة، البصمة الوراثية مفهوم وتطبيق، الإدارة العامة للأدلة الجنائية، الكويت، ص ٢.

(^{١٠٠}) دكتور سعد العنزي، البصمة الوراثية ومدى حجيتها في إثبات أو نفي النسب، مرجع سابق، ص ٤٦، وسيأتي التعقيب على فتوى وزارة الأوقاف الكويتية في المبحث الرابع في القضاء الأردني.

(^{١٠١}) قضية رقم ٦٩٧ لسنة ٩٩٨، المحكمة الكلية، دائرة أحوال النسب، ٢٥، جلسة بتاريخ ٩٩/٢٤، الكويت.

(^{١٠٢}) محكمة الاستئناف، دائرة الأحوال الشخصية الأربعة، جلسة ٢٠٠٠/٠٤/٣٠، رقم ٩٩ أحوال شخصية، دولة الكويت.

(^{١٠٣}) محكمة التمييز، دائرة الأحوال الشخصية، جلسة ٢٠٠٠/٠/٢٧، تمييز رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٠، دولة الكويت.

(^{١٠٤}) سورة يونس، آية: (٣٢).

(^{١٠٥}) سورة النساء، آية (٥٨).